

فقه الاستنساخ البشري وفتاوى طبية

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم



هذا الكتاب

طبع ونشر إلكترونياً وأخرج فنياً برعاية وإشراف

شبكة الإمامين الحسنين (عليهما السلام) للتراث والفكر الإسلامي

وتولّى العمل عليه ضبطاً وتصحيحاً وترقيماً

قسم اللجنة العلمية في الشبكة

فقه الاستنساخ البشري

وفتاوى طبيّة

لسماحة المرجع الديني الكبير

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم (دام ظلّه)

الصفحة ٢

الصفحة ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد ، والصلاة والسلام على سيّد الخلق وأشرفهم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، واللجنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين .

وبعد .. فقد كتبت لهذه الأوراق أن تُنشر عدّة مرّات ، ولكن بعد أن يضاف إليها في كل مرّة ، وكان بادئ ذلك الاستفتاء الموجه ، من بعض الأخوة المؤمنين في بريطانيا ، إلى سماحة المرجع الديني الكبير السيد الحكيم (دام ظلّه) في بدء الضجّة ، بعد الإنجاز العلمي الكبير بإمكان استنساخ الخليّة وما يفترض أن يترتب على ذلك من إمكان استنساخ الكائن البشري ، ثم أُضيف إلى ذلك مجموعة من الأسئلة الشرعية المتعلقة بذلك الكائن المستنسخ من حيث النسب والميراث ، ونحو ذلك .

ثم أُضيف بعض الأسئلة المتعلقة بالتلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب ، ثم بعض الاستفتاءات المتعلقة ببعض الأمور الطبيّة من ما ينفع الطالب والأستاذ والطبيب والمريض .
ولمّا أن تقرّر إعادة طبعه كانت هناك مواضيع أخرى صالحة

الصفحة ٤

للنشر ، منها : أحكام ترقيع الأعضاء ، وأحكام مرض الإيدز ، ومنها الحجامه تلك السنّة النبوية التي كثر التأكيد عليها في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترتة الطاهرة ، والدعوة إلى الاستطباب بها والإرشاد إلى آثارها ومنافعها . فقد وردت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بها من أحد المراكز الطبيّة المتخصصة بها ، بعد أن طُرحت في المجاميع العلمية الطبيّة كأحد الطرق المعتمدة في مقام العلاج .
وكان لسماحة السيد (دام ظلّه) إجابات وافية عن أحكامها ، والدعوة إلى إحيائها ، وفتح أبواب المعرفة الحديثة فيها ، وفي بقيّة السنن والإرشادات التي تضمّنتها الأحاديث الشريفة .
فهذه المجموعة التي بين يديك ، تحوي كل هذا ونحوه من ما يتعلّق بالأمور الطبيّة . نسأل الله تعالى أن ينفع به القراء ويوفّقهم وإيانا لما فيه الهدى والرشاد ، إنّه أرحم الراحمين .

الناشر

الصفحة ٥

الاستنساخ البشري

الصفحة ٦

الصفحة ٧

تقديم بقلم : د. أبو حسين المصري

(سُنْرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)

إنّ مسألة البحث والتطور العلمي من لوازم وجود الإنسان فوق هذا الكوكب ؛ لأنه الطبيعة الناطقة والتي تقوم الإنسان وتميزه عن غيره من الحيوانات هي مبدأ التفكير الذي يُعدّ الأساس لاكتشاف كل مجهول في هذا الكون ، وبالتالي الانطلاق في آفاق التقدّم العلمي .

وعلى الرغم من استحالة الوقوف في وجه هذه الخصيصة الإنسانية ، أو عرقلة عجلة التقدّم والتطوير العلمي للإنسان ، لكن لا بدّ من وجود قانون أخلاقي يكون ناظراً وحاكياً ومشرفاً على نتائج هذه الحركة العلمية ، من أجل حفظه من الانحراف أو الطغيان المنافي للكمال الحقيقي للإنسان في هذا العالم .
وليس لدينا أفضل ولا أكمل من الشريعة الإسلامية

الصفحة ٨

الغراء ، والتي لها في كل واقعة حكم لترشيد وهداية هذه الحركة العلمية ، واستثمار نتائجها لصالح البشرية .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد من الأديان قد حثّ أتباعه على طلب العلم والمعرفة في كل مكان مثل الدين الإسلامي الحنيف ، إلا أنه في الوقت ذاته حثّهم على أن يشكروا هذه النعمة الكبيرة أي العقل والعلم ، وأن يسخروا علومهم لخدمة الإنسانية جمعاء ، وألا يكفروا هذه النعمة بتسخيرها في خدمة الشرّ ، وهلاك البشرية كما يحدث في كثير من الأحيان في الغرب في زماننا الحاضر .

والإنسان المؤمن بما يتحلّى به من الرؤيا الكونية يرى أنّ الدنيا وسيلة إلى الآخرة ، فهو حريص أن يعرف موقف الدين الإسلامي الحنيف من كل حادثة في زمانه ، فيفرع إلى أهل الذكر وهم فقهاء الإسلام (رضي الله عنه) من أجل معرفة الحكم الشرعي وتعميم تكليفه تجاه ذلك الأمر .

ومن هذه الحوادث ظهر في الغرب في عام (١٩٩٧ م) اكتشاف علمي كبير وعجيب قائم على أساس الاستنساخ الحيواني أي الحصول على نسخة طبق الأصل من الحيوان الموجود - كما سيأتي تفصيله - وقد تمّت التجربة بنجاح في بريطانيا باستنساخ نعجة سُمّيت (دولي) ممّا أثار ضجة

الصفحة ٩

عالمية كبيرة وأوجدت ردود أفعال متباينة بين موافق ومخالف خاصة مع إمكان تطبيقها على الإنسان .

وقبل الولوج في بيان كيفية هذه العملية لأبد من تقديم مقدمة مختصرة عن طبيعة الخليّة الحيوانية ، والتي يشترك فيها الإنسان مع سائر الحيوانات ، وعن كيفية تكاثرها الطبيعي والجنسي .

١- تركيب الخليّة الحيوانية :

تتركّب الخليّة الحيوانية من نواة مركزية تُعدّ مبدأ الفاعلية الحيوية فيها ، وتحتوي على (٤٦) من الأجسام الصبغية (الكروموسومات) الحاملة للعوامل الوراثية (الجينات) ، وهي محاطة بغشاء رقيق ويحيط بها من الخارج سائل غذائي مخصوص يسمّى (سيتوبلازم) المحاط بدوره بغشاء الخليّة نفسها .

٢ - أنواع التكاثر الخلوي :

أ - التكاثر الطبيعي : وهو الذي يتمّ في جميع أعضاء الجسم الطبيعية ويؤدّي إلى نموّها ، وفيها ينشطر كل جسم من الأجسام الصبغية إلى نصفين ، ثم يكمل كل نصف نفسه إلى جسم كامل ، ويذهب كل شطر بعد تكامله إلى أطراف النواة

الصفحة ١٠

والتي تنقسم بعد ذلك إلى نواتين ، ثم تنقسم الخليّة بعد ذلك إلى قسمين ، يحتوي كل قسم منها على نواة مستقلة تحمل نفس عدد الأجسام الصبغية (٤٦) التي كانت موجودة في الخليّة الأولى .

ب - التكاثر الجنسي : ويتم داخل الأعضاء الجنسية لكل إنسان أي الخصيتين في الذكر ، والمبيضين في الأنثى ، حيث تنقسم الخليّة في هذه الأعضاء بنحو آخر ؛ وذلك بانقسام الأجسام الصبغية فيها إلى نصفين كما هو الحال في التكاثر الطبيعي ، ولكنه يبقى كل نصف على حاله لا يتكامل ، ثم تنقسم النواة والخليّة بعد ذلك إلى خليتين جنسيّتين ، وهما الحيامن في الذكر والبويضات في الأنثى .

وتحتوي كل خليّة جنسية على نواة تحمل (٢٣) كروموسوم أي نصف عدد الكروموسومات في الخليّة الطبيعية ، ومن أجل الحصول بعد ذلك على الجنين الحيواني أو الإنساني هناك طريقتان :

١ - الطريق الطبيعي : وذلك بإيصال الحيامن الذكرية إلى رحم الأنثى عن طريق الجماع الجنسي الطبيعي ، وهناك تلتقي الحيامن مع البويضة ، ويتمكّن واحد منها - بإذن الله تعالى - من تلقيح البويضة فتتعدّد النطفة وتتعلّق بالرحم ثم

الصفحة ١١

تصير علقه ومضغة وتستكمل بعد ذلك جنيناً تاماً .

٢ - الطريق الصناعي : وهو طريق مستحدث منذ عدة سنوات لمعالجة حالات العقم ويتم عن طريق أخذ الحيامن الذكورية والبويضات وتلقيحها خارج الرحم في أنبوبة تحتوي على محيط غذائي خاص ، ثم بعد انعقاد النطفة يتم إعادة حقنها في الرحم لتستكمل جنيناً بعد ذلك .

والجدير بالإشارة هنا أنه في كلا الحالتين فإنه بعد التلقيح تتحد نواة الحيوان المنوي الذكري مع نواة البويضة الأنثوية والذي يحتوي كلاً منها على (٢٣) كروموسوم ليصيرا نواة واحدة تحتوي على (٤٦) كروموسوم ، تحوي الصفات الوراثية المشتركة بين الذكر والأنثى ، ثم تبدأ النواة المشتركة بعد ذلك في التكاثر والانقسام في طريق حصول الجنين .

ومن الواضح هنا أنّ الجنين الحاصل ليس نسخة طبق الأصل من الذكر أو الأنثى ، بل هو حصيلة إنتاج مشتركة بينهما يحمل صفاتها الوراثية ، فهو ابن لهما .

وبعد الانتهاء من هذه المقدمة التمهيدية نشرع في بيان مختصر عن عملية الاستنساخ الحيواني والتي هي موضوع بحثنا :

تبدأ هذه العملية بانتزاع خلية جسمية لا جنسية من

الصفحة ١٢

جسم الحيوان المطلوب استنساخه سواء كان ذكر أو أنثى (وفي مورد النعجة المذكورة تم أخذها من الضرع) ثم يتم بعد ذلك تفريغ الخلية من نواتها المشتملة بالطبع على (٤٦) كروموسوم ، ثم بعد ذلك يتم وضع هذه النواة في بويضة أنثوية بعد تفريغها من نواتها الخاصة بها والتي كانت تشتمل على (٢٣) كروموسوم ، وذلك في محيط غذائي خارج الرحم في المختبر ، وبالتالي يصبح لدينا خلية نواتها من حيوان يحمل جميع صفاته الوراثية بعينها ، ومحيطها الغذائي (السيتوبلازم) من حيوان آخر وبما أنّ السائل السيتوبلازمي هو الذي يحدّد مسير انقسام النواة ، فسوف تبدأ النواة الضيفة بعد التحفيز الصناعي بالانقسام في اتجاه تكوين الجنين فتصبح بحكم النطفة ، ثم يعاد حقن هذه النطفة المنقسمة إلى رحم أنثى حيوان حتى يستكمل هناك جنيناً تاماً يكون نسخة طبق الأصل من الحيوان صاحب النواة يحمل جميع صفاته الوراثية .

رفع شبهة : إنّ هذه العملية ليست من باب الخلق ولا الإيجاد المختصة بالله تعالى ، ولكنه عبارة عن عملية تلقّيح صناعي معدّل ، تنتقل فيها النواة التي تحتوي على سر الحياة إلى البويضة ، ثم إعادتها بعد التلقّيح إلى الرحم من أخرى ليحصل الجنين بعد ذلك بالطريق الطبيعي .

الصفحة ١٣

أصل الإشكال : إنّ الإشكال المهم في هذه العملية ، والذي كان مثار ضجة كبيرة ، وحيرة بين الناس خاصة المؤمنين منهم ، هو أنّ الجنين الحاصل من هذه العملية ليس في الحقيقة إنتاجاً مشتركاً بين الذكر والأنثى ، كما بيّنا سابقاً ؛ لأنه ليس نتيجة تلاقح بين نواة الحيوان المنوي للذكر ونواة البويضة للأنثى ، بل عبارة عن تكثير نواة واحدة لطرف واحد بالاستعانة بمحيط غذائي (سيتوبلازم) لبويضة حيوان آخر ، وبالتالي لا يحمل إلا الصفات الوراثية لطرف واحد وهو صاحب النواة ، وبالتالي ينتقي المعنى العرفي للنبوة لكل من الأب والأم .

وبما أنّ الأحكام تابعة للعناوين ، فنقع في مشكلة كبيرة متعلّقة بأحكام النسب والمواريث لهذا الجنين الحاصل ، وما يتفرّع عليها من أحكام كثيرة في باب المعاملات كالنكاح بالولاية وغيرها . وعلى الرغم من أنّ هذه العملية لم تطبّق بعد على الإنسان إلا أنّ إمكانها موجود ، ومن أجل الاستعداد لمثل هذا الاحتمال فقد لاذ المسلمون إلى علمائهم يستفتونهم عن رأي الدين والشريعة في أصل شرعية هذه العملية ، والموقف الشرعي في هذا الطفل الحاصل من هذه العملية ، والذي يُعدّ نسخة طبق الأصل من صاحب النواة .

الصفحة ١٤

وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الأعلام سماحة آية الله العظمى السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم (أدام الله ظلّه الشريف على رؤوس المسلمين) فقد تصدّى سماحته للإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة من جانب بعض المؤمنين ، وتفضّل ببيان الحكم الشرعي فيها .

وفي الختام نسأل المولى عزّ وجلّ أن يحفظ سماحته ويوفّقه لخدمة الشريعة الغراء ، وأن ينفعنا بعلمه الشريف في الدنيا والآخرة .

والحمد لله ربّ العالمين .

د . أبو حسين المصري

الصفحة ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظلّه)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية ، ولكم من الله جزيل الأجر ومنا كثير الشكر سلفاً :

وذلك أنه بعد كثير من التجارب العلمية واستخدام أحدث التقنيات ، اكتشفت طريقة جديدة لإنتاج الكائنات الحية .

فقد أعلن العلماء أنّ من الممكن تطبيقها على الإنسان — بعد نجاح عمليّاتها على الحيوان والنبات — وقد سُمّيت هذه العملية بـ (الاستنساخ الجيني) .

وتتم بأخذ بويضة أنثوية ، وبعد تفريغ البويضة من نواتها تؤخذ خلية جسم عادية وتؤخذ منها نواتها ، ثم تزرق نواة الخلية العادية داخل البويضة المفرغة ، وبتأثير شرارة كهربائية تبدأ بالانقسام مكونة كائناً جديداً ، ثم توضع

الصفحة ١٦

البويضة — بعد تبديل نواتها — داخل رحم الأنثى لتبدأ مسيرتها فيه كجنين .

ومن سمات الكائن الجديد كونه مطابقاً تماماً للكائن صاحب الخلية ، وأنه لا يحتاج لذكر وأنثى لتكوينه ، ولا يحتاج إلا إلى الأنثى فقط ، مما يؤدي لأن تكون عمليات تكوين الإنسان خارج نطاق الأسرة .

وسُمّيت هذه العملية بالاستنساخ ؛ لأنه لا يمكن تمييز الكائن الجديد عن القديم إطلاقاً ، ويقال : إن هذه

العملية ستسبب مشاكل أخلاقية كبيرة ، إذ من الممكن أن يستخدمها المجرمون للهروب من العدالة ، كأن تكون هناك نسختان متطابقتان تماماً تقوم إحداها بجريمة ولا يمكن معرفة الفاعل الحقيقي .

وقد تمّ فعلاً إنتاج نعجة وفق هذه الطريقة بعد (٢٢٧) محاولة فاشلة .

فما هو موقف الشرع المقدّس من خلال هذه الأسئلة التي نعرضها على سماحتكم

(أولاً) : عن جواز أصل العملية أو عدمه شرعاً لو تمّ تخليق إنسان بهذه الطريقة ؟ وبأية شروط لو كانت ؟

(ثانياً) : إذا كان من خلق بهذه الطريقة — إنساناً — فما

الصفحة ١٧

هو نسبه للشخص الذي انتزعت منه الخلية ، امرأة كان أو رجلاً .

أ — هل هو بمنزلة الابن ، بالنظر إلى أنّ أصل تخليقه هو الخلية المأخوذة عنه بدلاً من الحويمن أو البويضة في التولّد الاعتيادي .

ب — أم بمنزلة الأخ ؛ لأنّ انتسابه بايولوجياً ووراثياً لخلية كان ما فيها من موروثات هو حاصل جمع حويمن وبويضة والذي صاحب الخلية .

ج — أم هو أجنبي شرعاً ؟ وكيف نصنع بالانتساب البايولوجي والوراثي لصاحب الخلية ، أعني : أنّه من هذه الناحية علمياً يعتبر قرابة له ، شأنه شأن المخلوق بالطريقة الاعتيادية .

(ثالثاً) : ما هو حكمه من حيث تبعيته الدينية أثناء الطفولة ، هل يعتبر مسلماً أم كافراً ؟ أم تكون نسبه طبقاً لدين صاحب الخلية ؟

(رابعاً) : ما حكمه من حيث النسب :

— فيما يتصل بالعاقلة أو لولاء ضامن الجريرة ؟

ب — هل يعتبر هاشمياً لو أخذت الخلية من هاشمي ، حتى مع الحكم بعدم بنوته أو أخوته لصاحب الخلية ؟ (خامساً) : هل هناك حقوق تترتب شرعاً بينه وبين

الصفحة ١٨

صاحب الخلية ؟

(سادساً) : لو اعتبر بمنزلة الأجنبي ، فما هو حكمه من حيث جواز زواجه ممّن لو كان ابناً أو أخاً

لصاحب الخلية لكان من المحرّمات بالنسبة له ؟

(سابعاً) : ما هو حكم الحيوان المخلوق بهذه الطريقة من حيث عائديته أو ملكيته ، هل يعود لمالك الحيوان

الذي انتزعت منه البويضة أو الخلية ؟ أم هو للقائم بعملية التخليق ؟

(ثامناً) : ما هو حكم لحم ولبن الحيوان الذي تصرفوا في هندسته الوراثية حتى أصبح دمه مشابهاً لدم الإنسان؟ وما هو حكم الدم المتخلف من هذا الحيوان لو ذُكي؟

(تاسعاً) : يجري الحديث عن إمكانية استنساخ بعض أعضاء الإنسان في المختبر وحفظها كاحتياطي له ، أو لأي شخص آخر عند الحاجة إليها ، فهل يجوز ذلك؟ وهل يشمل الجواز الأعضاء التناسلية ، أو لا يجوز باعتبار أنها منسوبة للشخص فيحرم كشفها مثلاً؟ وكذلك بالنسبة لاستنساخ الدماغ هل هو جائز؟ علماً أنه هناك دراسة عملية حول الموضوع ، يراد بحث الجانب الفقهي فيه .

الرجاء سيّدنا الفقيه الأجل (دام ظلّم) الإجابة على هذه الأسئلة بتفصيل ؛ لأنها أسئلة تدور بين المؤمنين .

الصفحة ١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

ج : الظاهر إباحة إنتاج الكائن الحي بهذه الطريقة أو غيرها مما يرجع إلى استخدام نوااميس الكون التي أودعها الله تعالى فيه ، والتي يكون في استكشافها المزيد من معرفة آيات الله تعالى وعظيم قدرته ودقّة صنعته ، استزادة في تثبيت الحجّة وتنبهها على صدق الدعوة ، كما قال عزّ من قائل : (**سُنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**) .

ولا يحرم من ذلك إلا ما كان عن طريق الزنا ، ويلحق به على الأحوط وجوباً تلقيح بويضة المرأة بحيمن الرجل الأجنبي تلقيحاً صناعياً خارج الرحم ، بحيث ينتسب الكائن الحي لأبوين أجنبيين ليس بينهما سبب محلل للنكاح . أمّا ما عدا ذلك فلا يحرم في نفسه ، إلا أن يقارن أمراً محرماً كالنظر لما يحرم النظر إليه ولمس ما يحرم لمسه ، فيحرم ذلك الأمر .

وقد سبق أن ورَدنا استفتاء حول هذا الموضوع من بعض الأخوة ، الذين يعيشون في بريطانيا عند قيام الضجّة الإعلامية العالمية

الصفحة ٢٠

حوله بين مؤيّد ومعارض ، وقد أشير فيه لبعض الأمور التي سيقّت كمحاذير يتوهم منها التحريم ، وهي :

١ - إنتاج الكائن الحي خارج نطاق الأسرة .

ولم يتضح الوجه في التحريم من أجل ذلك ، حيث لا دليل في الشريعة على حصر مسار الإنسان في تكوّنه ونشاطاته بسلوك الطرق الطبيعية المألوفة ، بل رقي الإنسان إنّما هو باستحداث الطرق الأخرى ، واستخدام نواميس الكون المودعة فيه ، التي يطلعه الله عليها بالبحث والاجتهاد ، والاستزادة في طرق المعرفة ، كما لا دليل على حصر إنتاج الإنسان في ضمن نطاق الأسرة ، ولاسيّما بعد خلق الإنسان الأول من طين ، ثم خلق نبي الله عيسى (عليه السلام) من غير أب ، وخلق ناقة صالح (عليه السلام) وفصيلها على نحو ذلك ، كما تضمّنته الروايات .

٢- إنّ هذه العملية ستسبّب مشاكل أخلاقية كبيرة ، إذ من الممكن أن يستخدمها المجرمون للهروب من العدالة .

وهذا كسابقه لا يقتضي التحريم ، فإنّ الإجرام وإن كان محرماً إلا أنّ فعل ما قد يستغلّه المجرم ليس محرماً ، وما أكثر ما يقوم العالم اليوم بإنتاج وسائل يستخدمها المجرمون وتتفعم أكثر ممّا تتفعمهم

الصفحة ٢١

هذه العملية ، ولم يخطر ببال أحد تحريمها . وربّما كان انتفاع المجرمين بمثل عملية التجميل أكثر من انتفاعهم بهذه العملية ، فهل تحرم عملية التجميل لذلك؟! وفي الحقيقة أن ترتّب النتائج الحسنة أو السيئة على مستجدّات الحضارة المعاصرة ، تابع للمجتمع الذي تعيش فيه ، ويستغلّها ، فإذا كان مجتمعاً مثالياً كانت النتائج إنسانية مثمرة ، وإذا كان مجتمعاً مادياً حيوانياً كانت النتائج إجرامية مريعة ، كما نلمسه اليوم في نتائج كثير من هذه المستجدّات في المجتمعات المتحضرة المعاصرة .

٣- إنّ نجاح هذه العملية قد تسببه تجارب فاشلة تفسد فيها البويضة قبل أن تنتج الكائن الحي المطلوب . فإن كان المراد بذلك أنّ إنتاج الكائن الحي لمّا كان معرضاً للفشل كان محرماً ؛ لأنّه يستتبع قتل البويضة المهيأة لها وهو محرّم كإسقاط الجنين . فالجواب :

أنّ المحرّم عملية قتل الكائن الحي المحترم الدم ، أو قتل البويضة الملقحة التي هي في الطريق إلى الحياة ، وذلك بمثل الإسقاط ، وليس المحرّم على المكلف عملية إنتاج كائن حي يموت قبل أن يستكمل شروط الحياة ، من دون أن يكون له يد في موته ، فيجوز للإنسان أن يتصل بزوجه جنسياً إذا كانت مهيأة للحمل ، وإن كان الحمل معرضاً للسقوط نتيجة عدم استكمال شروط الحياة له ، بسبب

قصور الحيمن ، أو البويضة ، أو عدم تهيؤ الطرف المناسب لاستكمال الجنين نموّه وكسبه للحياة ، وعلى كل حال لا نرى مانعاً من العملية المذكورة ، إلا أن نتوقف على محرّم آخر ، كالنظر لما يحرم النظر إليه ولمس ما يحرم لمسه وغير ذلك .

(ثانياً) : إذا كان من خلق بهذه الطريقة – إنساناً – فما هو نسبته للشخص الذي انتزعت منه الخلية ، امرأة كان أو رجلاً ...

ج : إذا كان إنتاجه بالوجه السابق فليس له أب قطعاً ؛ لأنّ النسبة للأب تابعة عرفاً لتكون الكائن الحي من حيمنه بعد اتحاده مع البويضة ، كما يشير إليه قوله تعالى : (ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ) . ولا دخل للحيمن هنا بل للخلية المأخوذة من الجسد . وخصوصاً إذا كانت الخلية مأخوذة من جسد المرأة ، حيث لا معنى لكونها أباً للإنسان المذكور .

وقد ورد في نصوص كثيرة : أنّ الله تعالى خلق حواء من ضلع آدم ، وبغض النظر عن صحّة النصوص المذكورة والبناء على مضمونها ، فإنه لم يتوهم أحد أنّ مقتضى هذه النصوص كون حواء بنتاً لآدم ، وذلك يكشف عن أنّ معيار بنوّة شخص لآخر ليس هو خلقته من جزء منه ، بل خلقته من منبئه كما ذكرنا .

الصفحة ٢٣

وأما النسبة للأب فهي تابعة لتكون الكائن الحي من بويضتها ، وهو هنا لا يتكوّن من تمام بويضتها ، بل من بعضها بعد تفريغها من نواتها ، ومن ثمّ يشكّل نسبته لها . نعم يصعب الجزم بعدمه . كما لا مجال للبناء على أنه أخ لصاحب الخلية أو البويضة ، بعد أن كان الأخ هو الذي يشارك أخاه في أحد الأبوين ، وليس المعيار حمل الخصائص الحياتية والوراثية لعدم دخله في الانتساب عرفاً .

والمرجع في ضابط الانتساب هو العرف لا غير ، وعليه عوّل الشارع الأقدس في ترتيب الأحكام حسبما نستفيده من الأدلة الشرعية . ولنفترض أنّ توصل العلم الحديث إلى اكتشاف ناموس يتيسر به تحويل خلية حيوانية ، أو نباتية ، ببعض التعديلات إلى إنسان مشابه لإنسان مخلوق بالطريق الاعتيادي في الخصائص الحياتية والوراثية ، فهل يمكن أن نحكم بحصول علاقة نسبية بينهما بمجرد ذلك ، من دون تحقّق الضوابط النسبية العرفية المعهودة؟! لا ريب في عدم جواز ذلك ، بل نحن ملزمون بتخطّي التشابه المذكور وتجاهله ، والحكم بأنهما أجنبيان ، وهكذا الحال في المقام حيث يتعيّن كون الإنسان المذكور أجنبياً عن صاحب الخلية ، وليس بينهما أيّ ارتباط أو عنوان نسبي .

(ثالثاً) : ما هو حكمه من حيث تبعيته الدينية أثناء الطفولة ، هل يعتبر مسلماً

الصفحة ٢٤

أم كافراً ؟ أم يكون نسبه طبقاً لدين صاحب الخلية ؟

ج : مادام طفلاً لا تمييز له يجري عليه حكم من هو تابع له في حياته ، بحيث يصير في حوزته ، كما يتبع الطفل الأسير أسرته ، فإذا صار مميّزاً فهو محكوم بحكم الدين الذي يعتقه ، ولو فرض كفره لم يكن مرتدّاً حتى لو كان صاحب الخلية مسلماً ؛ لعدم كونه أباً له كما سبق .

(رابعاً) : ما حكمه من حيث النسب ؟

ج : لما كان الانتساب للعشيرة يتفرّع على الانتساب للأب ، فعدم انتساب الإنسان المذكور لصاحب الخلية بالبنوة وعدم أبوة صاحب الخلية له — كما سبق — يستلزم عدم انتسابه لعشيرة صاحب الخلية ، وعدم كونه هاشمياً لو كان صاحب الخلية هاشمياً مثلاً ، كما يتضح بملاحظة ما تقدّم في جواب السؤال الثاني ، وعلى ذلك ليس له عاقلة بل ينحصر عقله بضامن الجريرة والإمام (عليه السلام) .

نعم حيث تقدّم الشك في انتسابه لصاحبة البويضة ، يتعيّن الشك في انتسابه لمن ينتسب إليها ، مثل كونه سبطاً لأبويها وكون أخوتها أخوالاً له ، ولا طريق للجزم بثبوت الانتساب المذكور ولا نفيه ، ولا بثبوت آثاره ولا نفيه ، بل يتعيّن الاحتياط في ترتيب الأحكام الشرعية المتعلقة بذلك .

الصفحة ٢٥

(خامساً) : هل هناك حقوق تترتب شرعاً بينه وبين صاحب الخلية ؟

ج : لا حقوق بينهما لعدم النسبة بينهما ، على ما تقدّم في جواب السؤال الثاني .

(سادساً) : لو اعتبر بمنزلة الأجنبي ، فما هو حكمه من حيث جواز زواجه ممن لو كان ابناً أو أختاً لصاحب الخلية لكان من المحرمات بالنسبة له ؟

ج : مقتضى ما تقدم عدم المحرمية بين الإنسان المذكور وصاحب الخلية ، فضلاً عمّن يتصل به كأبيه وأخيه وابنه .

نعم قد يظهر من بعض النصوص الواردة في بدء التكوين استنكار نكاح الإنسان لما يتكوّن من بعضه ، والنص المذكور وإن كان ضعيفاً سنداً إلا أنّ المرتكزات الشرعية قد تؤيّده ، من دون أن تنهض حجة قاطعة تسوّغ الفتوى بالتحريم ، ومن ثمّ قد يلزم الاحتياط بتجنّب النكاح بينه وبين صاحب الخلية ، بل حتى بينه وبين أبيه وأخيه وابنه ، كما أنّ احتمال بنوته لصاحبة البويضة الذي ذكرناه آنفاً ملزم بالاحتياط بعدم التناكح بينه وبينها ، بل بينه وبين من يحرم بسببها على بنيتها كأخيها وأختها وابنها وبناتها ونحوهم .

(سابعاً) : ما هو حكم الحيوان المخلوق

الصفحة ٢٦

بهذه الطريقة من حيث عائديته أو ملكيته ، هل يعود لمالك الحيوان الذي انتزعت منه البويضة أو الخلية ؟ أم هو للقائم بعملية التخليق ؟

ج : يعود الحيوان طبعاً لمالك الحيوان الذي انتزعت منه البويضة ؛ لأنّ نموّ الجسم المملوك تابع له ، وإذا نما الجسم لم يخرج عن ملك مالكة ، سواء كان مع حفظ الصورة النوعية كنمو فرخ الحيوان حتى يكبر ، أم مع تبديلها كنمو الحَب حتى يصير شجرة ، ونمو البرعم حتى يكون في نهاية الأمر ثمرة ، وذلك من الأحكام العرفية الارتكازية التي تحمل عليها الإطلاقات المقامية .

وعلى ذلك جرى الفقهاء فحكموا بأنّه لو غصب شخص حبّاً فزرعه صار الزرع لمالك الحَب لا للغاصب ، كما أنّ الحيوان ملك لمالك أمّه .

هذا كلّه إذا أخذت البويضة من غير إذن مالك الحيوان ، أمّا إذا أخذت بإذنه فالمتّبع هو نحو الاتفاق حين الإذن بين صاحب الحيوان والآخذ .

(ثامناً) : ما هو حكم لحم ولبن الحيوان الذي تصرفوا في هندسته الوراثية ، حتى أصبح دمه مشابهاً لدم الإنسان ؟ وما هو حكم الدم المتخلف من هذا الحيوان لو ذُكي ؟

الصفحة ٢٧

ج : أمّا لحم الحيوان ولبنه فهو بحكم لحم ولبن مماثله ، ممّا يندرج في نوعه عرفاً ، كالغنم والبقر والقطة والكلب والإنسان ، لدخوله في أدلة أحكام لبن ولحم ذلك الحيوان ، فما دلّ على حليّة لحم ولبن الغنم — مثلاً — يدلّ على حليّة لحم ولبن الغنم الذي تصرفوا في هندسته الوراثية ؛ لأنّه من أفراد عرفاً . ومجرد مشابهة دمه لدم الإنسان لا يخرجّه عن موضوع تلك الأدلة . وأمّا الدم المتخلف من هذا الحيوان لو ذُكي فهو طاهر إذا كان الحيوان قابلاً للتذكية ، لما دلّ على طهارة الدم المتخلف في الذبيحة ؛ لعدم النظر في ذلك الدليل لتרכيبة الدم وعناصره .

على أنّه لو فرض قصور ذلك الدليل كفى أصل الطهارة في البناء على طهارة الدم المذكور ، وأمّا ما دلّ على نجاسة دم الإنسان فهو مختص بالدم المتكوّن في جسد الإنسان ، ولا يعم كل دم مشابه لدم الإنسان في عناصره .

وبعبارة أخرى : أن نسبة الدم لصاحبه عرفاً على أساس تكوّنه فيه ، لا على أساس حمله لعناصر دمه .
(تاسعاً) : يجري الحديث عن إمكانية استنساخ بعض أعضاء الإنسان في المختبر وحفظها كاحتياطي له ،
أو لأي شخص آخر عند الحاجة إليها ،

الصفحة ٢٨

فهل يجوز ذلك ؟ وهل يشمل الجواز الأعضاء التناسلية أو لا يجوز ، باعتبار أنها منسوبة للشخص فيحرم كشفها ، مثلاً ؟ وكذلك بالنسبة لاستنساخ الدماغ هل هو جائز ؟
ج : يجوز ذلك بأجمعه حتى في الأعضاء التناسلية ، ويجوز النظر إليها ، لعدم كون نسبتها على حد النسبة التي هي المعيار في التحريم ، فإن النسبة التي هي المعيار في التحريم هي نسبة الاختصاص الناشئة من كونها جزءاً من بدن المرأة أو الرجل كيديهما ورجلها ، والمتيقن من الحرمة حينئذ حالة اتصالها بالبدن ، أمّا مع انفصالها فلا تخلو الحرمة عن إشكال . أمّا نسبة الاختصاص في المقام فهي ناشئة من كون أصلها من خليته ، ولا دليل على كونها معياراً في الحرمة .
والله سبحانه وتعالى العالم العاصم .

وفي ختام هذا الحديث بعد بيان الحكم الشرعي ، نحن نحذّر من استغلال هذا الاكتشاف وغيره من مستجدات الحضارة المعاصرة فيما يضر البشرية ويعود عليها بالوبال ، فإن الله عظمت آلاؤه خلق هذا الكون لخدمة الإنسان ولخيرته ، كما قال عزّ من قائل : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) . وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) .

الصفحة ٢٩

فلا ينبغي الخروج به عمّا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى لَهُ ، فنستحق بذلك خذلانه ونقمته ، كما قال عزّ من قائل : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ) .
ونسأله سبحانه أن يسدّدنا وجميع العاملين في حقل المعرفة لتحقيق الحقائق وإيضاحها ، وخدمة البشرية وإصلاحها ، إنه وليّ التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

س٢ : يجري الحديث الآن عن استنساخ بعض أعضاء الإنسان في المختبر وحفظها كـ (احتياطي) لمن استنسخت عنه ، فإذا احتاج إليها في وقت تركّب له . فلا يحتاج الإنسان أن ينتظر وقوع حادث لشخص حتى يؤخذ كبده أو كليته ، مثلاً ؟

ج : إذا كان المراد بذلك أخذ خلية من عضو الإنسان – من دون أن تضر بذلك العضو – ثم زرعها حتى يتم منها عضو تام يحفظه كاحتياطي فهو أمر حلال بلا إشكال . وإن كان المراد غير ذلك فلا بد من إيضاحه حتى يتيسر لنا النظر في حكمه .

س ٣ : هل يجوز شرعاً تخصيب بيضة المرأة بخلايا من نفس المرأة ؟ (علماً أن الجنين الناتج صورة طبق الأصل

الصفحة ٣٠

من أمه) وهل الدخول في هذا البحث فيه إشكال ، باعتبار أنه بحث رسالتي للدكتوراه ؟
ج : نعم يجوز ذلك . ويجوز الدخول في هذا البحث ونحوه من البحوث في نواميس الكون واستكشاف قدرة الله تعالى وعجيب خلقه ، استزادة في تثبيت الحجة . وقال تعالى : (سُنُّرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) .
نعم لا بد من عدم اقترانه بمحرّم خارج ، كالنظر لما يحرم النظر إليه ، والحذر من الغرور العلمي الذي قد يجر للمهالك .
ومنه تعالى نستمد التوفيق والتسديد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الصفحة ٣١

تجميد الحيامن والتلقيح الصناعي

الصفحة ٣٢

الصفحة ٣٣

نعرض على سماحتكم أسئلة عن إمكانية الاستفادة من تجميد الحيامن والبيوض والأجنة ، للإفادة منها بعد وفاة أحد الزوجين ، وعن مدى شرعية التلقيح الصناعي بأنواعه لمعرفة المباح منه والحرام والآثار المترتبة

عليه ، باعتبار أنّ الشريعة أمرت المسلمين وحضتّهم على الإنجاب والحفاظ على النوع الإنساني . أرجو تفضلكم بالإجابة عنها .

هذا والأسئلة على قسمين :

(أولاً) : الحالات المتعلقة بحكم تجميد الحيامن والبيوض والأجنة للإفادة منها بعد وفاة أحد الزوجين :

تمهيد

تمكّن العلم الحديث من تجميد حيامن الزوج وبيوض الزوجة والأجنة المأخوذة من أصحابها . وقد ثبت أنّ عملية التجميد هذه تبقى الحيامن والبيوض والأجنة حيّة عشرات السنين ، ولهذا يمكن الإفادة منها بعد وفاة الزوجة أو الزوج في استمرار الإنجاب بحسب رغبتهما ، وذلك في الحالات المذكورة في أدناه . فما هو موقف الشريعة من كل حالة مع مراعاة ذكر لحوق الطفل ؟

الصفحة ٣٤

س ١ : بالإمكان زرع حيامن الزوج المجمّدة بعد وفاته في رحم زوجته لاستمرار الإنجاب .

بسم الله الرحمن الرحيم ، وله الحمد

ج : يحرم ذلك لأنها تصير بوفاته أجنبية عنه ، ويحرم إدخال مني الرجل في رحم المرأة الأجنبية . لكن لو حصل ذلك فالولد ينسب لهما إلاّ أنّه لا يرث من الرجل . وفي ميراثه من المرأة إشكال . فاللازم الاحتياط .

س ٥ : كما يمكن العكس ، تلقيح بويضة الزوجة المجمّدة بعد وفاتها بحيامن الزوج ، ثم زرع اللقيحة في رحم أجنبية .

ج : الأحوط وجوباً ترك ذلك ؛ لأنها بعد وفاتها تكون أجنبية عنه ويكون أجنبياً عنها ، وتلقيح البويضة بمنى الأجنبي من أجل تكوين الإنسان مورد للإشكال . لكن لو حصل فالمولود ينتسب لهما . إلاّ أنّه لا يرث من المرأة . وفي ميراثه من الرجل إشكال ، فاللازم الاحتياط .

س ٦ : بالإمكان زرع جنين مجمّد مأخوذ من الزوجة المتوفّاة ، وزرعه في رحم زوجة أخرى أو أجنبية .

ج : لا بأس بذلك ، بل هو واجب لو أمكن . وينسب الجنين حينئذٍ لأُمّه المتوفّاة ولأبيه صاحب الحيمن ، ويرث منهما .

س ٧ : بالإمكان إخصاب البويضة والحيمن المجدّين للزوج والزوجة في داخل رحم الحيوان – لعدم صلاحية رحم الأم على الإخصاب – ثم قتل الحيوان لاستخراج الجنين وإرجاعه إلى رحم الأم الأصلية أو إلى رحم أجنبية .

ج : لا بأس بذلك – حتى لو توقّف على قتل الحيوان – إذا أُرجع إلى رحم أمّه الأصلية ، أو إلى رحم زوجة أخرى للأب . وأمّا إرجاعه إلى رحم أجنبية فيجوز إذا بلغ مرتبة من النمو يخرج معها عن كونه منياً . ولا يجوز إذا لم يبلغ المرتبة المذكورة . وعلى كل حال ينسب الطفل لصاحب الحيمن وصاحبة البويضة ويرث منهما .

س ٥ : بالإمكان تنشيط حيامن الزوج بسائل منوي مجمّد ، مأخوذ من أجنبي لتلقيح بويضة الزوجة ، ثم زرع اللقيحة في رحم الزوجة .

ج : إذا كان التلقيح بالحيمن وحده بعد تنشيطه ، بحيث لا يدخل البويضة شيء من مني الأجنبي الذي يستعان به للتنشيط فلا بأس

الصفحة ٣٦

به . وكذا إذا كان التلقيح بالحيمن والمنى الذي يستعان به للتنشيط معاً بحيث يدخل شيء من المنى المذكور البويضة ، لكن زرع اللقيحة في رحم الزوجة بعد استهلاك المنى الذي يستعان به للتنشيط وضمحلاله أو تحوله إلى عنصر آخر لا يصدق عليه المنى ، بحيث لا يدخل رحم الزوجة شيء من مني الأجنبي . أمّا إذا كان زرع اللقيحة في رحم الزوجة قبل استهلاك المنى الذي يستعان به للتنشيط ، بحيث يدخل شيء من ذلك المنى في رحم الزوجة ففيه إشكال ، والأحوط وجوباً تركه . وفي جميع الصور ، ينسب الطفل للزوجين ويرث منهما .

س ٦ : بالإمكان استخدام مصل الدم المجدّد أو السائل المبيضي المجدّد المأخوذ من امرأة أجنبية ، لتنشيط حيامن زوج ضعيفة ، لغرض زرعها في رحم زوجته .

ج : لا بأس بذلك . وينسب الطفل للزوجين ويرث منهما .

س ٧ : بالإمكان زرع رحم مجمّد أو مبيض مجمّد مأخوذ من أجنبية ، لزوجة رجل تشكو من فقدان رحمها أو مبيضاها لغرض الإنجاب .

الصفحة ٣٧

ج : لا بأس بذلك . نعم لا يجوز اقتطاع الرحم أو المبيض أو أي جزء من المرأة المسلمة الميتة لزرعه في الزوجة ، بل لابد من دفنه معها . وإنما يجوز اقتطاعه من المرأة الحية وإن كانت مسلمة ، أو من المرأة الميتة غير المسلمة .

س ٨ : بالإمكان كذلك زرع أنبوب منوي ناقل للحيامن مجمد يعود لرجل أجنبي أو لحيوان ، لزوج يشكو من فقدان انبويه المنوي .

ج : لا بأس بذلك إذا كان الأنبوب من الحيوان ، وأمّا إذا كان من الإنسان ، فلا يجوز أخذه من الإنسان الميت المسلم ، ويجوز أخذه من غيره ، نظير ما تقدّم في السؤال السابق .

(ثانياً) : الأسئلة المتعلقة بحكم التلقيح الصناعي :

س ٩ : زوج حيامنه طبيعية ولكنّ سائله المنوي غير طبيعي ، ففي هذه الحالة لا يتم الإخصاب ولا يكون إنجاب ، إلاّ باتباع إحدى الحالتين :

أ – إمّا باستخدام سائل منوي طبيعي يؤخذ من أجنبي ، ليكون بديلاً لسائل الزوج بغية تنشيط حيامنه ،

الصفحة ٣٨

ومن ثمّ زرعها في رحم الزوجة .

ب – إمّا باستخدام سائل صناعي متكوّن من نفس عناصر السائل الطبيعي ، ومن ثمّ زرعها في رحم الزوجة . فما موقف الشرع من الحالتين ؟

ج : أمّا في الحالة الأولى ، فيظهر الجواب ممّا تقدّم في جواب السؤال الخامس .

وأما في الحالة الثانية ، فلا إشكال ، ويحل استخدام السائل الصناعي المذكور ، ويُنسب الولد للزوجين ويتم التوارث بينه وبينهما .

س ١٣ : إذا كانت حيامن الزوج ضعيفة ويمكن تنشيطها باستخدام دم أجنبي ومن ثمّ زرعها في رحم الزوجة . فهل يجوز ذلك ؟

ج : نعم يجوز ذلك ، ويُنسب الولد للزوجين ، ويتمّ التوارث بينه وبينهما .

س ١٤ : إذا كان مبيض الزوجة عاطلاً عن العمل ، فهل يجوز أخذ بيضة من امرأة أجنبية وإخصابها بحيامن الزوج

الصفحة ٣٩

ومن ثمّ زرعها في رحم الزوجة ؟ ولمن ينتسب الجنين إذا تكامل وولد ؟

ج : الأحوط وجوباً ترك ذلك . وإذا تمّ ذلك وتكامل الجنين فإنه ينسب للزوج وللأجنبية صاحبة البويضة . لكن في ترتب التوارث بينه وبينهما إشكال ، واللازم التصالح .

س ١٥ : رجل متزوج من اثنتين ، رحم الزوجة الأولى عاطل عن العمل ، ورحم الثانية صالح ، فهل يجوز أخذ بويضة الزوجة العاطل رحمها وتخصيبها مع حيمن زوجها ، ثم زرعها في رحم الزوجة الثانية الصالح ؟

ج : نعم يجوز ذلك وينسب الولد حينئذٍ للزوج وللزوجة الأولى صاحبة البويضة ويتم التوارث بينه وبينهما .

س ١٦ : إذا كان السائل المنوي للزوج لا يحتوي على حيامن ، ورجب الزوج في أخذ حيامن من أخيه ، أو من ابن عمّه ، وإضافتها إلى سائله المنوي الصالح من أجل تلقيح بويضة زوجته ، فهل يجوز ذلك ؟ وفي حالة عدم الجواز ، فهل يجوز للزوج بعد أخذ حيامن من أخيه

الصفحة ٤٠

وإضافتها إلى سائله ، تطليق زوجته ليعقد عليها أخوه لتكون حليلة له فقط ، دون أن يقترب منها ، وبعد أن يتم تلقيح بويضة الزوجة ، وبعد حصول الحمل يطلقها الأخ لتعود إلى زوجها الأول حتى يلحق الطفل به ؟

ج : لا يجوز ذلك إذا كان تلقيح البويضة بإدخال الماء في رحم المرأة . أمّا إذا كان التلقيح بإخراج البويضة من الرحم وتلقيحها في الخارج ثم إدخالها في الرحم ، فيجري عليه ما يأتي في جواب السؤال (١٧) ، وعلى كل حال لو حصل ذلك فالولد يُنسب للأجنبي صاحب الحيمن ولصاحبة البويضة . نعم في التوارث بينه وبينهما إشكال واللازم الاحتياط . ولا ينسب الولد للزوج الذي أخذ منه السائل المنوي الخالي من الحيامن .

أمّا تطليق الزوجة بعد أخذ الحيامن ، ثم عقد صاحب الحيامن عليها ، ثم إرجاعها له ، فهو لا ينفع في تحقيق المطلوب .

س ١٧ : إذا كان حيمن الزوج سليماً وكذلك سائله المنوي سليماً ، ومبيض الزوجة سليماً أيضاً ولكن رحمها الذي يغذي الطفل عاطل ، ففي هذه الحالة يمكن تخصيب حيمن الزوج وبويضة

الصفحة ٤١

الزوجة في أنبوب خارجي ، ثم زرع اللقيحة بعد ذلك في رحم امرأة أجنبية صالح . فهل يجوز ذلك ؟
وبمن يلحق الطفل بعد الولادة ؟ بصاحبة البويضة وهي الزوجة أو بصاحبة الرحم المغذي وهي الأجنبية ؟
ج : الأحوط وجوباً ترك ذلك وعدم حضن المرأة بويضة ملقحة بحيمين غير زوجها . إلا أن تطول المدّة ،
بحيث تخرج البويضة والحيمين عن كونهما ماءً ، ويصدق عليها عرفاً أنها جنين فيجوز حينئذٍ حضن
الأجنبية له .

وعلى كل حال فالولد يلحق بالزوجين صاحبي البويضة والحيمين – ويرث منهما – لا بالحاضنة .
س ١٨ : زوجة تعاني من تلف الرحم أو فقدانه ، إلا أن مبيضها سليم ، فيقوم الطبيب عندئذٍ بتخصيب
بويضة الزوجة وحيمين الزوج في أنبوب ، ثم زرعه في رحم أجنبية كحاضنة للجنين ، بعد إجراء العقد
عليها من الزوج دون أن يباشرها (يواقعها) وعندما يحصل الحمل ويولد الطفل يبادر الزوج إلى تطليق
هذه

الصفحة ٤٢

الزوجة الثانية (المعقود عليها) صاحبة الرحم الحاضن ؛ ليلحق الطفل بالزوجة الأولى صاحبة البويضة .
فهل يجوز ذلك ؟ وهل للثانية (الحاضنة) حق في إلحاق الطفل بها ، وإن كانت البويضة ليست منها ؟
وهناك ثمة فرض آخر ، وهو : لو أنّ الزوج واقع الثانية (الحاضنة) التي عقد عليها . واتفق أنّها حملت
منه أيضاً عندئذٍ سيكون في رحمها جنينان فكيف يميّز الأول من الثاني ؟ علماً أنّ العلم الحديث يمكنه
تشخيص عائدة كل طفل ، وذلك عن طريق تطابق الأنسجة .

ج : لا بأس بذلك ، ويلحق الطفل بالزوجة الأولى صاحبة البويضة ، لا بالحاضنة . أمّا في الفرض الآخر
فكل طفل يلحق بصاحبة البويضة التي تكون منها . ومع الاشتباه لا طريق شرعي للتمييز ، ويجوز الرجوع
للطرق العلمية إذا أوجبت العلم بأمر كل من الطفلين .

س ١٩ : إذا كان الزوج والزوجة كلاهما غير قادر على الإنجاب بسبب تلف خصية الزوج ، وكذلك تلف
مبيض

الصفحة ٤٣

الزوجة ، ولكن رحمها سليم يمكنه احتضان جنين . فهل يحق للزوج وبموافقة الزوجة أخذ حيامن من أخيه ، أو من أجنبي ، وإضافتها إلى سائله المنوي الخالي من الحيامن – بواسطة الطبيب – ثم يتم تخصيب هذا السائل الخليط ببويضة امرأة أجنبية ، ومن ثمّ زرعه بعد التخصيب في رحم الزوجة ؟

فما هو نظر الشرع الشريف في هذه العملية ؟ وبمن يُلحق الطفل بعد الولادة ؟

ج : أمّا تخصيب بويضة المرأة الأجنبية بالسائل المذكور فالأحوط وجوباً تركه . وأمّا زرعه بعد التخصيب في رحم الزوجة فيجري عليه ما تقدّم في جواب السؤال (١٧) ولو حصل ذلك فيلحق الطفل بعد الولادة بصاحب الحيامن وصاحبة البويضة . لكن في ثبوت التوارث بينه وبينها إشكال فاللزم التصالح .

س ٢٠ : زوجة مبيضاها تالفان ، فإذا أخذنا مبيضاً من امرأة أجنبية حيّة أو ميتة ، وزرعناه بجانب المبيض التالف للزوجة ، ثم صار حملاً طبيعياً في رحمها ، أو عن طريق الأنبوب ، فهل

الصفحة ٤٤

يجوز ذلك ؟ ولمن يُنسب الطفل ؟

وكذلك الحال إذا كان رحم الزوجة تالفاً هذه المرة وليس المبيض ، وزرعنا لها رحماً كاملاً مأخوذاً من أجنبية حيّة أو ميتة ، وصار لها طفل ، فما هو موقف الشرع من هذا الإجراء ؟ ولمن يعود الطفل ؟

ج : يجوز ذلك في جميع الفروض ويلحق الولد بالزوجين . لكن ذكرنا في جواب السؤال السابع أنه لا يجوز اقتطاع الرحم أو المبيض من المرأة الميتة المسلمة . فليلاحظ .

س ٢١ : رجل خصيتاه تالفان – وهما مصدر الحيامن والسائل المنوي – وزوجته مبيضاها تالف أيضاً ، فإذا زرعنا للرجل خصية من أجنبي أو من أخيه ، وزرعنا للمرأة مبيضاً من أختها أو من أجنبية ، وصار لها طفل . فهل يجوز ذلك ؟ ولمن يُنسب الطفل ؟

ج : يجوز ذلك ويُنسب الطفل للزوجين . لكن لا يجوز اقتطاع شيء من أجزاء المسلم الميت ، على نحو ما تقدّم في جواب السؤال السابع .

س ٢٢ : إذا زرعنا للرجل خصية من

الصفحة ٤٥

- أجنبي ، وكان مبيض زوجته سليماً ، ولكنّ رحمها عاطل ، فإذا أخذنا الحيامن من الخصية المزروعة للرجل ، ولقحنا بها بويضة زوجته في الأنبوب ، وبعد حصول الجنين نزرعه في رحم أجنبية حتى يصير طفلاً فهل يجوز ذلك ؟ وهل يكون لحوقه بصاحبة البويضة أو بصاحبة الرحم ؟
- ج : يجوز تلقيح بويضة الزوجة بالحيامن المذكورة ، أمّا زرعها بعد التلقيح برحم الأجنبية فيجري فيه ما تقدّم في جواب السؤال (١٧) أمّا الولد فيلحق بصاحبة البويضة . ويتم التوارث بينهما .
- س ٢٣ : رجل خصيتاه تالفتان ، ولكنّ زوجته سليمة ، وزرعت له خصية من أجنبي أو من أخيه ، تماماً كما تزرع الكلية ، وصار له طفل من زوجته السليمة ، فما موقف الشرع من هذه الحالة ؟
- ج : يجوز ذلك . ويلحق الولد بالزوجين ، ويتم التوارث بينه وبينهما . لكن تقدّم في جواب السؤال (٢١) المنع من اقتطاع شيء من أجزاء المسلم الميت ، أمّا من الحي فحائز .

الصفحة ٤٦

- س ٢٤ : يصادف أن يصاب الزوج بتلف الأنابيب المنوية الموصلة للحيامن ، ثم زرعت له أنابيب من شخص آخر أو من الحبل السري للطفل ، ثم واقع زوجته وصار له طفل ، أو يكون العكس : أنابيب مبيض زوجته الموصلة للبيوض تالفة ولكن مبيضها سليم ، وزرعت لها أنابيب من أجنبية ، أو من الحبل السري للطفل وصار لها طفل . فما هو الموقف الشرعي من هاتين الحالتين ؟
- ج : يجوز ذلك ، ويلحق الطفل بالزوجين . ويتم التوارث بينه وبينهما . نعم ، لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسلم الميت ، كما تقدّم في جواب السؤال (٢١) .
- س ٢٥ : شخص أخذت منه مادة منوية وبعد ذلك تزوج امرأة ، فهل يجوز تلقيحها بمادته المنوية المأخوذة منه قبل الزواج ؟
- ج : نعم يجوز .
- س ٢٦ : رجل استخرج حيماناً من منيّه وطلب حفظه ، وأوصى إن هو مات أن

الصفحة ٤٧

- تلقح به زوجته بعد وفاته — لأنه لم يرزق طفلاً — فمات وألقت به زوجته بعد شهرين من وفاته وحملت منه :

أ - فما حكم هذه الوصية ؟

ج : هذه الوصية غير نافذة ؛ لأنّ المرأة بموت الزوج تخرج عن عصمته ، ويحرم تلقيح المرأة بماء غير زوجها .

ب - وهل يجوز للمرأة القبول أو الرفض ؟

ج : يجب على المرأة الرفض ويحرم عليها القبول .

ج - وهل يعتبر الولد ولداً شرعياً للمتوفى ولزوجته ؟

ج : الأحوط وجوباً كونه ولداً شرعياً لهما ، ولا يظهر أثر الاحتياط المذكور إلا في التوارث وبين طبقات الميراث من طرفي الأب والأم . أمّا إذا وقع التلقيح غفلة عن الحرمة المذكورة وبتخيّل جوازه شرعاً فيلحقه حكم ولد الشبهة في كونه ولداً شرعياً وارثاً وموروثاً .

نعم ، لا يرث على كل حال من أبيه ولا من كل من يموت قبل انعقاد نطفته بتلقيح البويضة بالحيمين ، بل ميراثهم ينحصر بمن هو

الصفحة ٤٨

موجود من طبقات الميراث حين موتهم . وإنما يرث الطفل المذكور احتياطاً أو جزءاً من خصوص من يموت بعد انعقاد نطفته من طبقات الميراث من الطرفين .

د - وما حكم التوارث بين الولد وكل من أبويه ؟

ج : يظهر الجواب عنه في جواب الفرع المتقدّم .

هـ - وما هو الحكم في الموارد المتقدّمة لو كان التلقيح بعد انتهاء العدة ؟

ج : لا أثر للعدة ؛ لأنها بائنة ، فلا فرق في جميع ما سبق بين كون التلقيح قبل خروج العدة ، وكونه بعد خروجها .

س ٢٧ : امرأة توفّي زوجها فأخذوا من مادته المنوية ولقّحوا بها بويضة المرأة . والسؤال هنا :

أ - ما حكم أخذ المادة المنوية منه تكليفاً ؟

ج : يشكل جوازه إذا لم تكن فيه مصلحة للميت ، كما هو الغالب والدائم .

ب - هل يجوز للمرأة وللطبيب المعالج أن يزرق المادة في رحمها ، أو يلقح بها البويضة ويزرعها في رحمها بعد ذلك ؟

الصفحة ٤٩

ج : الأحوط وجوباً ترك ذلك ؛ لأنها بموته تصير أجنبية عنه فتدخل في المسألة الثالثة من أحكام الأولاد من الجزء الثالث من رسالتنا (منهاج الصالحين). فلتراجع .

ج — هل الولد يعتبر شرعاً ابناً للميت ؟ وهل يستحق الإرث ؟

ج : نعم يعتبر ابناً له ، إلا أنه لا يرث منه ؛ لأنه بموته تنتقل تركته لورثته المنتسبين له من أي طبقة من طبقات الميراث ؛ لعدم انتساب الولد المذكور للميت بعد ، ليحجبهم عن بعض الإرث أو عن تمامه ، ولم ينتسب إلا بعد التلقيح ولا دليل على كون الانتساب المذكور موجباً لانقلاب ملك التركة ، لاختصاص دليل ميراث الولد بالولد حين الموت .

س ٢٨ : ما هو حكم ولد التلقيح من باب البنوة ، والنفقة ، والإرث ، والحضانة ، وغيرها ؟

ج : إذا كان التلقيح بين بويضة الزوجة وحيمن الزوج فتترتب الأحكام المذكورة كافة .

س ٢٩ : إدخال ماء الرجل في رحم امرأة أجنبية بطريقة التلقيح الصناعي ، هل يترتب عليها أحكام حد الزنا؟

ج : لا يترتب الزنا ولا يجب الحد ، وإنما هو محرم لا غير .

الصفحة ٥٠

س ٣٠ : رجل زرع نطفته في رحم امرأة أجنبية بواسطة الوسائل الطبية ، متفقاً معها على حمل الجنين مقابل مبلغ معين من المال ؛ لأن رحم زوجته لا يتحمل حمل الجنين ، والنطفة مكونة من مائه هو وماء زوجته الشرعية ، وإنما المرأة الأجنبية وعاء حامل فقط ، لكن حدثت بعدئذ مشكلة وهي :

أن المرأة المستأجرة للحمل طالبت بالولد الذي نما وترعرع في أحشائها ، فما هو الحكم ؟

ج : الولد ليس لها ، وليس لها حق المطالبة به وبحضانتها .

س ٣١ : ما هو رأي سماحتكم حول عملية نقل خصية من شخص خصب جنسياً إلى شخص آخر عقيم

يحتاج إلى خصية ، لو فرضنا نجاح العملية جراحياً ؟

مع العلم أن الخصية هي مكان إنتاج النطف والهرمونات الجنسية ، وهذه النطف هي إحدى طرفي عملية الإخصاب لتكوين الجنين لاحقاً ، ولمن

الصفحة ٥١

تعود أبوة هذا الجنين ؟

ملاحظة : الخصية تتكوّن من :

١ - أُنْيَة تحتوي على خلايا تولّد النطف ، وخلايا من نوع آخر تقوم بتغذية النطف ، وأُنْيَة أُخرى تقوم بنقل النطف إلى داخل الجسم .

٢ - خلايا بين الأُنْيَة المولّدة للنطف تفرز هرمون التستوستيرون الذي يحفّز ظهور الصفات الجنسية الذكورية .

وكذلك المنى يتكوّن من جزأين هما :

١ - السائل المنوي : يتكوّن ويفرز من غدة البروستات وغدة كوبر ، وبعض السوائل البربخ بالإضافة إلى القنوات المنوية .

٢ - النطف : يتم تكوينها وإنتاجها من خلايا موجودة في أُنْيَة داخل الخصية ، وثم تنتقل عبر قنوات ناقلة إلى داخل الجسم ، ثم إلى خارج الجسم عبر الإحليل بعد أن تخلط مع السائل المنوي .

ج : العملية المذكورة جائزة في نفسها ، لكنّها تستلزم كشف العورة ولمسها من قبل الطبيب المعالج فلا يجوز الإقدام عليها إلا مع الضرورة

الصفحة ٥٢

الملزمة لذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة أُخرى تعود أبوة الولد للثاني الذي انتقلت له الخصية السليمة .

الصفحة ٥٣

طفل الأنابيب

الصفحة ٥٤

الصفحة ٥٥

س ٣٢ : سماحة السيد نعرض عليكم الحالات المتبّعة في عمليات الأنابيب ، نرجو بيان أيّ الحالتين يجوز العمل بها ؟

الحالة الأولى :

يجري سحب أو استئصال نسيج أو جزء من النسيج الذي يتولّد فيه الحيمن من الخصية ، وهذه العملية تكون بواسطة جهاز يؤدّي العملية بسرعة عالية ، وفي نفس الوقت يتم في مكان آخر سحب البويضة من الزوجة من الرحم ، وذلك يتمّ طبعاً بعد تحديد وقت نزول البويضة ، وربّما بواسطة طبيب أو طبيبة أو كلاهما معاً . ويتمّ خارجاً زرع النسيج – الذي يولّد الحيامن – مع البويضة داخل أنبوب ؛ وذلك لاختصار وتجاوز مرحلة انتقال الحيمن من الزوج إلى الزوجة في الحالة

الصفحة ٥٦

الطبيعية ؛ وذلك لأنّ هذه المدّة هي السبب في عدم وصول الحيامن بنفس القوّة إلى البويضة ؛ وذلك لضعفها ولهذا لا يتمّ التلقيح . ثم يبقى التلقيح خارج رحم المرأة لمدّة (٤٨) ساعة تقريباً في الحاضنة ، ثم يتمّ بعدها إعادة البيضة المخصبة إلى رحم الزوجة وربّما أيضاً بواسطة طبيب أو طبيبة .

الحالة الثانية :

يتمّ سحب الحيامن والسائل المنوي من خصية الزوج بواسطة إبرة سحب وتوضع في حاوية زجاجية – أنبوب – مع منشّطات أو مقويّات للحيامن ، وتبقى في الحاضنة لفترة محدودة ، ثم يتمّ حقن هذا السائل في رحم المرأة ، وذلك بواسطة حاقنة خاصة بذلك يدويّاً بواسطة طبيب أو طبيبة .

ج : يجوز القيام بالعمليتين المذكورتين أعلاه إلاّ أنّه حيث كان القيام بهما يستلزم كشف العورة ولمسها من قبل الطبيب المعالج ، فلا يجوز الإقدام عليها إلاّ مع حصول الحرج من عدم الإنجاب .

الصفحة ٥٧

ويلزم التأكد من عدم حقن ماء آخر غير ماء الزوج ، كما يلزم تقديم المماثل في الذكورة والأنوثة في إجراء العملية مع الإمكان .

س ٣٣ : الحيمن والبويضة من الذكر والأنثى إذا وضعت في الأنابيب الطبيّة ، هل هذا العمل جائز أم لا إذا كان من امرأة وزوجها ؟

ج : نعم هو جائز ، ولكنه يلزم منه كشف العورة ولمسها فيجري فيه ما سبق .

س ٣٤ : في حال عدم الإنجاب - العقم - يقوم الأطباء بفحص الزوجين ، ويبدأ الفحص بالرجل فإذا كان سليماً فحص حال المرأة وإلا اكتفى به . هل يجوز للرجل الكشف أمام الطبيب وإعطاء منيه للاختبار ، ويؤخذ المني في بعض الأحيان بطريقة العادة السرية ؟ وهل يجوز أخذ مني الرجل والمرأة ووضعها في أنبوب معيّن ثم يدخل في رحم المرأة ؟ وهل يجوز أخذ الحيوان المنوي من داخل الخصية بواسطة عملية جراحية ثم

الصفحة ٥٨

يتم تلقيح بويضة المرأة به ، ووضعها في أنبوب ثم بعد فترة تلقح المرأة بها ؟

ج : ١ - إنما يجوز كشف العورة إذا كان عدم الإنجاب يسبب نوعاً من الحرج ، ولا يجوز أخذ المني من طريق العادة السرية إلا مع انحصار الأمر بها حينئذ .

٢ - ولا مانع من جمع ماء الرجل والمرأة في أنبوب ثم إدخاله في رحم المرأة .

٣ - ولا مانع أيضاً من أخذ الحيوان المنوي من داخل الخصية وتلقيح بويضة المرأة به ثم وضعها في الرحم .

س ٣٥ : يقوم بعض الأطباء هذه الأيام بخلط ماء الرجل (الزوج) مع ماء المرأة (الزوجة) في أنبوبة الاختبار ، فيتكوّن من ذلك عدّة أجنة هي بداية النشوء البشري ، والحال هنا يختلف عن التلقيح الطبيعي في الرحم ، حيث يتكوّن عادة جنين واحداً أو اثنان أو ثلاثة أو ... لكن في الأنبوبة يؤدي إلى تكوّن عدّة أجنة ، فهل يجب زرعها جميعاً في رحم الأم ، علماً بأن ذلك قد يؤدي إلى هلاكها ؟ وهل يجوز انتقاء جنين واحد وقتل

الصفحة ٥٩

الباقي ؟ وهل تجب الدية ، علماً بأن عدد هذه الأجنة قد يكون كثيراً جداً بحيث يصعب عدّه ، فما الحكم في ذلك ؟

ج : لا بأس بقتل هذه الأجنة ما لم تلج فيها الروح . نعم الأحوط وجوباً وضع ما يمكن وضعه في رحم الأم إذا رضيت بذلك ، ولا يجب عليها الرضا به .

س ٣٦ : في بعض المستشفيات قد يتعرض المريض لملامسة الممرضات أثناء أخذ النبض وقياس الضغط ، فما هو الحكم ؟

ج : إذا بلغ الأمر حدّ الضرورة فلا بأس وإلا فلا يجوز .

س ٣٧ : هل يجوز للطبيب أن يكشف على المرأة في :

١ - حالة اعتقادها بأنّ هناك ضرورة لا يمكن تأخيرها ؟

ج : المدار في جواز الفحص للطبيب احتمالاً معتدلاً به حاجة المرأة الصحيّة لفحصه ، بحيث لا تقوم الطبيبة مقامه في ذلك ، ولا أثر لاعتقاد المرأة المريضة أو احتمالها في تشخيص وظيفته ، بل أثر ذلك جواز بذل نفسها لفحصه ، وإن لم يجب عليه الاستجابة .

الصفحة ٦٠

نعم إذا كان اعتقادها وجود الحاجة لفحصه موجبة لعدم اطمئنانها لفحص الطبيبة وعدم استجابتها لعلاجها ، وكانت في حاجة للعلاج رجع ذلك إلى حاجتها لفحصه ، وجاز له الفحص وإن اعتقد استغناءها بالطبيبة عنه .

وكذا إذا كانت في حالة نفسية سيئة يخشى منها نتيجة الاعتقاد المذكور ، وإن كان هو يعتقد عدم حاجتها للعلاج عضوياً ؛ لأنها حينئذٍ في حاجة إلى فحصه لها من الناحية النفسية .

٢ - حالة شك الطبيب بضرورة الكشف على المرأة عند ادعائها الضرورة ؟

ج : يظهر الجواب ممّا سبق .

٣ - حالة تأكد الطبيب بعدم ضرورة الكشف على المرأة لكن المرأة تطلب الكشف ؟

ج : يظهر الجواب مما سبق .

س ٣٨ : عند أخذ عينة الدم من المريض ، قد لا يجد الرجل رجلاً بل يوجد امرأة وكذا العكس . هل يجوز أخذ العينة في غير حالة الضرورة ، بل في حالة الكشف العام حينما يريد

الصفحة ٦١

الإنسان أن يتأكد على صحته العامة ؟

ج : إذا لم تكن هناك ضرورة فلا يجوز الكشف إذا استلزم المس أو النظر المحرمين .

— أو في حالة الشك هل هناك ضرورة أو لا ؟

ج : إذا كان احتمال الحاجة معتدلاً به بحيث يتحقق الخوف من الضرر ، جاز ذلك .

— وهل يجب عليه الذهاب إلى المستشفيات الخاصة المتوقفة على بذل المال لتحصيل الممائل ؟

ج : نعم يجب إذا لم يكن المال مضرّاً به .

— وكذا في حالة العلاج ، فهل جواز الذهاب إلى المستشفى يتوقف على عدم إمكان الحصول على الممائل ؟

ج : نعم يتوقف على عدم إمكان الحصول على الممائل إذا كان العلاج مستلزماً للنظر والمس المحرمين .

— ولو كان يتوقف على قطع مسافة بأن يسافر من قم إلى طهران أو من الإحساء إلى الدمام . هل يجب مع

الإمكان ؟

الصفحة ٦٢

ج : نعم يجب إلا إذا كان قطع المسافة حرجياً .

س ٣٩ : اضطررت لعرض زوجتي لمرض ألمّ بها على أكثر من طبيبة نسائية ولكنها لم تُشَف ولم تتحسن

، وعلمت بوجود طبيب ماهر قد عالج نفس الحالة بنجاح ، فهل لي أن أعرضها عليه ، علماً بأن مرضها

نسائي يستلزم كشف العورة ولمسها ؟

ج : يجوز ذلك في الفرض المذكور .

س ٤٠ : هل يجوز للمرأة أن تعرض نفسها على الطبيبة للفحص لغرض طلب الولد ؟

ج : إذا كان في ذلك ضرورة عرفية فلا بأس .

س ٤١ : المرأة المصابة بالعقم هل يجوز لها العلاج منه وإن أدى إلى التكتشف أمام الطبيبة أو الطبيب ؟

ج : الظاهر جواز التكتشف المذكور من أجل التداوي في المقام وغيره ، وخصوصاً إذا كان تحمّل العقم

حرجياً كما هو الغالب .

س ٤٢ : ما الحكم في فحص المرأة

الصفحة ٦٣

ظاهرياً مع العلم بأنه يشمل فحص الصدر ولمسه ، وهذا مطلوب لإكمال الفحص على القلب والتنفس ؟
ج : لا بأس بذلك مع حاجة المريضة ، لكن لا بد من الاقتصار على أقل مقدار من اللمس والنظر المحرمين

س ٤٣ : هل يجوز للأجنبي النظر للأعضاء الباطنية للمرأة مثل : كبدها أو قلبها أثناء العملية الجراحية من دون ضرورة كما قد يتحقق لبعض الممرضين في غرفة العمليات الجراحية ؟

ج : لا يجوز إلا عند الحاجة من أجل صحتها .

س ٤٤ : هل يجوز النظر لصورة أعضاء المرأة على الأشعة للشخص الأجنبي من دون ضرورة إذا كان يعرفها ؟

ج : نعم يجوز .

س ٤٥ : بعض الفنيين في قسم العمليات يحضرون عمليات تجري في الأعضاء التناسلية دون الحاجة لوجودهم

الصفحة ٦٤

سوى لملاحظة كيفية إجراء العملية والاستفادة الشخصية ، ما هي نظرة الشارع المقدس في ذلك ؟
ج : يحرم عليهم القيام بذلك إذا استلزم النظر المحرم إلا أن يتوقف عليه التعلم الواجب كفاية من أجل سدّ حاجة المؤمنين المتوقعة .

س ٤٦ : بعد إجراء العملية يجب على الموظّفين ملاحظة المريض من حيث العلامات الحيوية (كقياس الضغط ودرجة الحرارة والنبض) علماً أنّ المريض تحت مفعول التخدير ، ما الحكم في ذلك إذا كان الموظّف رجل والمريض امرأة . والعكس كذلك ؟

ج : اللازم الاقتصار في ذلك على صورة انحصار الأمر بالجنس المختلف مع الحاجة الصحية الملزمة بذلك .

س ٤٧ : تجري عمليات تناسلية للرجل مثل عملية غدة البروستات بحضور الممرضات المساعدات كفنيّات التخدير ، ما الحكم في حضورهنّ للمساعدة ؟

الصفحة ٦٥

ج : جوابه كالجواب السابق .

س ٤٨ : تتوقف دراسة طالب الطب على بعض المقدمات منها : الحضور عند طبيب حاذق أثناء قيامه بعملية جراحية ، فقد يضطر الطالب المتعلم إلى النظر إلى المرأة ، وقد يضطر أحياناً إلى لمس الجسد بل العورة وهذا شيء يتوقف عليه دراسة الطب في هذا الزمان ، فهل تجوز دراسة الطب والحال هذه اختياراً ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا إذا توقّف عليه التعلّم الواجب ، ولا يجب التعلّم إلا إذا توقّف عليه سدّ الحاجة المتوقّعة للمؤمنين .

س ٤٩ : وكذا الحال بالنسبة للفتاة التي ترغب في دراسة الطب والحال كما بيّن في السؤال السابق ؟

ج : الحال فيها هو الحال في الرجل . نعم يترجّح طبّ النساء للمرأة لأنها أحرى بسدّ حاجة النساء .

س ٥٠ : بعض الأطباء يطلبون من الطلاب الاطلاع على بعض المراجع الطبيّة حيث إنّها تحتوي على صور

الصفحة ٦٦

طبيعية ورسومات للأعضاء التناسلية لكلا الجنسين للإفادة والبحث ، ما رأي الشرع في ذلك ؟

ج : لا بأس بالنظر حينئذٍ إلا إذا كان بريية وتلذّذ فإنّ الأحوط وجوباً حينئذٍ تركه .

س ٥١ : هل يجوز فحص الأعضاء التناسلية من قبل طلاب تدريب الطب ؟

ج : يجوز ذلك إذا كان برضا المريض وتوقّف عليه تعلّم الطالب ، ووجب التعلّم كفاية من أجل سدّ حاجة المؤمنين المتوقّعة .

س ٥٢ : طالب طبّ النساء والولادة يطلب منه إجباراً فحص الأعضاء التناسلية للمرأة وإلا سيرسب . فما الحكم في ذلك ؟

ج : لا يجوز ذلك إلا إذا توقّف على ذلك نجاحه ، وكان في نجاحه دفع ضرورات متوقّعة للمؤمنين لا تنهض بها النساء الطبيبات .

س ٥٣ : في المستشفى يطلب من المرضى الذين يعانون من عدم الإنجاب عيّنة من السائل المنوي ، ويتم استخراجها بإحدى الأمور التالية :

أ - تدليك غدة البروستات من فتحة

الصفحة ٦٧

الشرح بواسطة إصبع الطبيب أو الممرّض ؟

ب - استخدام العادة السريّة ؟

ج - استخدام آلة خاصة للتدليك ؟

ج : أ - التدليك المذكور جائز في نفسه إلا أن يستلزم لمس العورة والنظر إليها ، فلا يجوز إلا أن يتوقّف التخلّص من العقم عليه .

ب - يحرم القيام بالعادة السريّة إلا مع الاضطرار إليها من أجل التخلّص من العقم ، وعليه فيلزم تقديم التدليك على العادة السريّة مع الإمكان .

ج - لا باس بها إلا أن تؤدّي إلى نظر الأجنبي للعورة ، فيتوقّف جوازها على انحصار التخلّص من العقم على ذلك .

س ٥٤ : حالة مرضية استدعت أن يطلب الطبيب من مريضه فحص السائل المنوي بعد تعذّر إخراجه بالطريق الشرعي ؛ لأنّ إخراجه لا بد أن يكون عند الطبيب ، فهل يجوز استعمال العادة السريّة (الاستمنااء) ؟

ج : إذا اضطرّ المريض إلى ذلك جاز له ، ذلك مع تعذّر إخراجه مع الزوجة أوّلاً .

الصفحة ٦٨

س ٥٥ : إذا أراد شخص أن يختبر مدى قدرته على الإنجاب ، فطلب منه الطبيب أن يخرج السائل المنوي ليفحصه ؟

ج : ما دام غير مضطر لذلك فلا يجوز له الاستمنااء .

الصفحة ٦٩

اللؤلؤ وموانع الحمل

الصفحة ٧٠

الصفحة ٧١

س ٥٦ : إحدى أخواتنا المؤمنات حيث إنها طبيبة نسائية تعتبر طريق منع الحمل عند المرأة باستعمال اللولب طريقة واسعة الانتشار ، وقد قرأت في مجلة طبيّة أجنبية ما يلي :

نظريات عمل اللولب :

- ١ - يتعارض مع التصاق البويضة المخصبة في جدار الرحم وتسمّى مرحلة (BLAST:CYST) .
 - ٢ - يقلّل أنزيمات الرحم فيمنع الحمل .
 - ٣ - يمنع وصول الحيمن إلى قناة فالوب أي إلى البويضة .
- س ٥٦ : هل يمكن بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة من جواز استعمال اللولب أو عدم الجواز ؟
- ج : لما كان منع التلقيح وتخصيب البويضة حلالاً والمحرّم هو

الصفحة ٧٢

قتل البويضة بعد تخصيبها ، فعلى ضوء ما تقدّم لا يُعلم بأداء استعمال اللولب إلى قتل البويضة بعد تخصيبها ؛ وعليه يحل استعمال اللولب . والله سبحانه وتعالى العالم .

س ٥٧ : إنّي طبيبة اختصاصية بأمراض النسائية والتوليد والجراحة النسائية العامة ، ومعني لفيق من الطبيبات بنفس الاختصاص ، نقوم بإجراء عمليات وضع اللولب وعقد الأنابيب وإعطاء حبوب منع الحمل . وهذه العمليات تارة تكون بإذن الزوج وأخرى بدون إذنه .

سيدي نرجو بيان حكم الشريعة المقدّسة من خلال سماحتكم في :

- ١ - ما حكم إجراء هذه العمليات ؟
- ج : لا بأس بذلك كلّ مع حاجة المرأة لذلك لإضرار الحمل بها ضرراً معتدّاً به ، سواء رضي الزوج أم لا . نعم لا يجوز وضع اللولب إذا علم أنّه يقتل النطفة بعد انعقادها .
- ٢ - هل يشترط إذن الزوج عند القيام بإجراء هذه العمليات ؟
- ج: إذا لم يكن الحمل مضرّاً بالمرأة لكنّها ترغب في منع الحمل

الصفحة ٧٣

لا بأس ؟

- أ – بإجراء العمليات التي تمنع الحمل مؤقتاً وبإذن الزوج ، أمّا العمليات التي توجب العقم فالأحوط وجوباً تركها ، وكذا العمليات التي تمنع الحمل مؤقتاً إذا لم يأذن الزوج .
- ب – كما لا بأس بوضع اللولب إذا لم يعلم بأنه يقتل النطفة بعد انعقادها ، لكن الأحوط وجوباً اشتراط رضا الزوج به .
- ج – كما لا بأس بوصف حبوب منع الحمل وإن لم يحرز رضا الزوج . نعم الأحوط وجوباً للزوجة أن لا تستعمل الحبوب المذكورة إلا برضا الزوج .
- د – إذا استلزمت العمليات أو وضع اللولب كشف العورة أو لمسها فاللزام الاقتصار على صورة حاجة المرأة لكشفها ، إمّا من أجل مراجعة طبيّة ، أو لحاجتها لمنع الحمل وإن لم يبلغ الأمر الضرر .
- ٣ – ما حكم الأموال التي نحصل عليها نتيجة إجراء مثل هذه العمليات ؟
- ج : تحل الأجرة والأموال المأخوذة في الموارد التي يحل فيها العمل ، وتحرم في الموارد التي يحرم فيها العمل .
- س ٥٨ : كثر في الآونة الأخيرة استعمال اللولب ، فما هو الحكم الشرعي له ؟

الصفحة ٧٤

- ج : إذا لم يعلم بأنّ اللولب يقتل النطفة بعد انعقادها فهو جائز في نفسه ، إلاّ أنّه حيث كان وضعه يستلزم كشف العورة ولمسها من قبل الدكتورة فلا يجوز الإقدام عليه إلاّ مع الاضطرار إلى ذلك ، أو يتمّ وضعه في أثناء مراجعة اعتيادية للدكتورة بحيث لا يكون المحذور المذكور من أجل وضع اللولب ، وإنّما من أجل المراجعة الاعتيادية .
- س ٥٩ : هل يجوز استعمال مانع الحمل المسمّى باللولب ولو استعمل لفترة طويلة (٥ ، ٦) سنوات وأحدث بعض التغيّرات في الدورة الشهرية ، إذ حصلت إفرازات لونها جوزي قبل الدورة وبعدها بثلاثة أيام ثم تنقطع ، وتحصل إفرازات دموية متوسطة – تغمس القطنة – في بعض الأحيان ، في الصلاة وغيرها . ما حكم هذه الحالات ؟

ج : لا بأس باستعمال اللولب إذا لم يعلم بكونه يقتل البويضة بعد التلقيح . وأما الإفرازات فإذا صدق عليها الدم جرى عليها حكم الحيض والاستحاضة بالشروط المقررة للحيض والاستحاضة ، ولا مجال لتفصيلها في هذه العجالة ، بل يرجع فيها لرسالتنا العملية أو السؤال الشفهي .

س ٦٠ : هل يجوز عقد بيت الرحم إذا

الصفحة ٧٥

كان الزوجان لا يريدان الإنجاب ؟

ج : الأحوط وجوباً ترك ذلك إذا كان موجباً للعقم الدائم ، وإن كان موجباً لمنع الحمل مؤقتاً فلا بأس به .
س ٦١ : ما حكم استعمال الأدوية (إبر ، شراب ، حبوب) المانعة للحمل برضا الطرفين أو عدمه ، وهل يسمح لذوي الأعدار الشرعية كالمرض ونحوه ؟

ج : يجوز استعمال ذلك إلا أن يؤدي إلى ضرر بليغ بالصحة . نعم مع عدم الضرورة الصحية الأحوط وجوباً للزوجة إرضاء الزوج بذلك .

س ٦٢ : هل يجوز للمرأة استخدام حبوب مانع الحمل أو ما شبه ذلك مثل زرق الإبر ؟

ج : نعم يجوز ذلك إلا أن يكون ذلك مضرراً بها ضرراً شديداً .

س ٦٣ : إذا كان استخدام اللولب لمنع الحمل أفضل لبعض النساء ، فهل يجوز إذا استلزم فحص الطبيب أو الطبيبة للمرأة ؟

ج : يتوقف ذلك على الحاجة لمنع الحمل ، ولزوم الضرر المعتدّ به من بقية موانع الحمل ، بمرتبة يلزم الحرج من عدم استعمال اللولب .

الصفحة ٧٦

وإذا دار الأمر بين الطبيب والطبيبة لزم ترجيح الطبيبة .

هذا إذا كان استعمال اللولب في نفسه حلالاً لعدم العلم بأنه يوجب قتل النطفة بعد انعقادها .

س ٦٤ : إذا كان استخدام وسائل منع الحمل غير أمينة ، أو ذات عوارض جانبية ، فهل يحق للمرأة اختيار اللولب في هذه الحالة ؟

ج : يجوز اختيار اللولب وفق الشروط المتقدمة في جواب السؤال السابق .

س ٦٥ : تأتي بعض النساء إلى المستشفى لإجراء عملية ربط الرحم لعدم رغبتها في الإنجاب ، علماً بأنها لا تشتكي من أي مرض يعرض حياتها للخطر :

أ – ما الحكم بالنسبة للمرأة ؟

ب – ما الحكم بالنسبة للمشاركين في العملية من الرجال والنساء؟

ج : إذا كانت عملية الربط المذكورة تؤدي إلى منع الرحم من الإنجاب كلياً بحيث لا يمكن إعادته إلى حالته الطبيعية فالأحوط

الصفحة ٧٧

وجوباً تركها ، إلا مع حاجة المريضة لها صحياً ، كما أنّ الأحوط وجوباً عدم قيام الطبيبة والمرضىين بها إلا في الحالة المذكورة .

وأما إذا كان يمكن إعادة الرحم إلى حالته الطبيعية بعملية ثانية فيجوز القيام بالعملية المذكورة للمرأة نفسها ولمن يقوم بالعملية . ولكن لابد من تجنب إيقاعها بوجه يؤدي إلى لمس بدن المرأة أو النظر إليه من قبل الرجل الأجنبي ، فإنه لا يحل ذلك إلا مع حاجة المرأة للعملية وتوقف العملية على الأمر المذكور .

س ٦٦ : ما حكم العملية التي تسمى بـ (عقد الرحم) لإيقاف الإنجاب ؟

وإذا أمر الزوج بها فهل تجب إطاعته أم لا ، وإن كان هناك ضرر يترتب على عدم الطاعة ؟

وإذا تمت العملية فهل هناك حل أو تكفير بعد الندم ؟ وما حكم اللولب كذلك ؟

ج : الأحوط وجوباً عدم القيام بعملية عقد الرحم المؤدية إلى عدم القدرة على الإنجاب حتى في المستقبل ، ولا تجب طاعة الزوج لو أمر بها . ومع القيام بها لا يترتب عليه إلا الاستغفار والتوبة .

وأما اللولب فهو جائز مع عدم العلم بكونه يقتل النطفة ، ولكنه حيث يوجب كشف العورة وملامستها من قبل الطبيبة فلا يجوز

الصفحة ٧٨

الإقدام عليه إلا مع الاضطرار إلى منع الحمل وانحصار الأمر به .

س ٦٧ : هل يجوز للمرأة أن تستعمل موانع الحمل من دون إذن زوجها ؟ وهل يجوز لها أن تخفي عليه

ذلك ؟

ج : لا يخلو عن إشكال والأحوط وجوباً استئذانه ، إلا أن تخشى الضرر من الحمل ، فلا يجب عليها استئذانه ، بل يجوز أن تخفيه .

الصفحة ٧٩

الإجهاض

الصفحة ٨٠

الصفحة ٨١

نعرض على سماحتكم حالات الإجهاض ، ونرجو بيان مدى شرعيتها .
يقسم الأطباء المتخصصون حالات الإجهاض إلى قسمين :

(أولاً) : الإجهاض القسري :

وهو على نوعين :

أ – إجهاض قسري لأسباب مرضية ، تصيب المرأة الحامل التي يخشى منها على حياتها ، فيما إذا استمر الحمل إلى نهايته ، مثلاً أمراض الجهاز التناسلي ، وأمراض الرحم المختلفة (الفايروسية ، والمكروبية) وكذلك أمراض الغدة النخامية والغدة الدرقية ، وغيرها .

ب – إجهاض قسري لأسباب طبيّة ، حيث إنّ هناك أمراضاً يخشى منها على حياة المرأة الحامل في حالة استمرار الحمل إلى نهايته ، وذلك إذا كانت مصابة بواحد منها ، مثلاً : أمراض القلب والشرابين وأمراض الكلى ، وأمراض الرئتين ، وما إلى ذلك مما يقرره المتخصصون .

(وثانياً) : الإجهاض المتعمد أو الطوعي :

يعزى هذا النوع من الإجهاض إلى الأسباب الآتية :

الصفحة ٨٢

- أ - الحمل غير الشرعي ، للتخلص من العار والفضيحة .
- ب - إذا كان للأبوين عدد من الأولاد ولا يرغبان بولادات أخرى ، وبخاصة إذا كانت الولادات متقاربة لما يلاقيان من أتعاب .
- ج - بسبب الوضع الاقتصادي المتدني للعائلة .
- هذه هي حالات الإجهاض المختلفة ، فما هو موقف الشرع الأقدس من كل حالة من خلال الأسئلة الآتية :
- ١ - في أية حالة من الحالات المذكورة أعلاه يكون الإجهاض مباحاً أو محرماً أو مكروهاً ؟
- ج : يحرم الإجهاض في جميع الحالات المذكورة إلا في حالة واحدة ، وذلك بأن تتوقف حياة الأم على الإجهاض ، حيث يكون في بقاء الحمل موتها أو موت الحمل معاً ، فيجب حفظها بالإجهاض بعد أن كان الجنين ميتاً على كل حال .
- نعم لا بد في هذه الصورة من التأكد من تعذر حفظها معاً ولو ببعض الإسعافات والعلاجات ؛ لأن مسؤولية قتل النفس عظيمة ، فلا بد في الإقدام عليها من التأكد من تحقق الضرورة الملزمة بذلك .
- ٢ - في أي طور من أطوار الجنين تكون الحرمة أو الإباحة أو الكراهة ؟

الصفحة ٨٣

- ج : يحرم الإجهاض في جميع أطوار الجنين ، ولا يفرق بين الأطوار في ثبوت الحرمة الشديدة ، وفي ثبوت الكفارة بذلك .
- ٣ - إذا كان الإجهاض المتعمد محرماً ، فهل يحرم هذا النوع أيضاً ، إذا تمّ قبل نفخ الروح في الجنين ، علماً أنّ الأطباء المتخصصين حدّدوا مدة نفخ الروح بـ (أربعين ليلة) ابتداءً من التلقيح ، وهي مدة مكوث النطفة في الرحم وبعدها تدبُّ الروح في الجنين ؟
- ج : نعم يحرم الإجهاض حتى قبل نفخ الروح . وفي صحيح إسحاق بن عمّار : (قلت لأبي الحسن (عليه السلام) [يعني : الإمام الكاظم] : المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقي ما في بطنها . قال : لا . فقلت : إنّما هو نطفة . فقال : **إنّ أوّل ما يخلق نطفة**) (١) . ولا ينبغي التساهل في هذا المحرم العظيم .
- س ٧١ : هل هناك موارد يجوز فيها الإجهاض ؟

ج : لا يجوز الإجهاض إلا إذا توقفت عليه حياة الأم ، بحيث يدور الأمر بين الإجهاض وموت الأم مع جنينها . وكذا إذا دار الأمر بين حياة الأم وحياته في مورد يعلم بأهميّة حياتها .

(١) وسائل الشيعة ج : ١٩ ص : ١٥ .

الصفحة ٨٤

س ٧٢ : هل يجوز للمرأة المغتصبة إجهاض الجنين ؟

ج : لا يجوز إجهاض الجنين حتى لو كانت مغتصبة ؛ لأنه من قتل النفس المحرّمة .

س ٧٣ : حملت امرأة حملاً وبلغ عمره (٦) أشهر وقد ثبت بالتشخيص الشعاعي أنه مشوّه الخلقة تماماً ، ويقول الأطباء إنه بمجرد ولادته يموت ، وهو ما دام حملاً في رحم أمّه يسبّب بقاؤه تكوّن مياه غير طبيعية في بطنها ، وقد ثبت طبيّاً أنّ ذلك خطر على سلامة الأم ، ففي هذه الحالة هل يجب إجهاضه شرعاً أم لا ؟

ج : إذا ثبت أنه يموت عند الولادة فحياة أمّه مقدّمة على حياته .

س ٧٤ : رجل رزق ولد مشوّه الخلقة لتخلف عقله وتقرّح جسده كلّهُ ، وبعد عرضه على الطبيب المختص نفى أن يكون له علاج ، وعزى ذلك إلى عامل وراثي وحذر الأب والأم من الإنجاب . وبعد مرور عشر سنوات على هذا الطفل عانوا معاناة لا يمكن وصفها

الصفحة ٨٥

أقلّها هو تبديل ملابسه كلّها خلال أربع وعشرين ساعة ؛ لتلوّثها بالدماء والمواد التقرّحية ، ثم حملت المرأة مع شدّة تمنّعها من الحمل ، وبعد عرضها على الطبيب احتتمل احتمالاً قوياً بأنّ الحمل مصاب بعين ما أصيب به الطفل المذكور ، فهل يجوز لهما - الأب والأم - إسقاط الحمل ومنعه ؟

ج : لا يجوز إسقاط الطفل المذكور ، وهذه المعاناة من الابتلاء الذي يزيد في الحسنات أو يكفر عن السيئات إن شاء الله تعالى .

س ٧٥ : بعد تشخيص الطبيب الأخصائي لامرأة حامل وتأكد لديه بواسطة الكشف بجهاز (السونار) أنّ الجنين الذي هو بعمر خمسة أشهر مشوّه ويوصي بإسقاطه . هل جائز شرعاً إجراء عملية الإسقاط (الإجهاض) في هذه الحالة ؟

ج : لا يجوز ذلك ، بل هو من قتل النفس المحترمة البريئة .

س ٧٦ : في حالة الإجهاض (قد يوضع الجنين) الميت في زجاجة ، وهناك

الصفحة ٨٦

مسائل :

١ - ما حكمه من حيث الطهارة والنجاسة ؟

ج : إذا كان قد ولجته الروح فهو نجس ، بل الأحوط وجوباً إجراء حكم النجس عليه مطلقاً .

٢ - ما حكم مسّه من حيث لزوم الغسل وعدمه ؟

ج : يجب الغسل بمسّه إذا كان قد ولجته الروح ، ولا يجب في غير ذلك .

٣ - هل يجب دفنه أو لا ، ومَن هو المسؤول عن ذلك ؟ وما هو التكليف الملقى على عاتق الطبيب تجاه ذلك ؟

ج : يجب دفنه إذا كان محكوماً بالإسلام ، والوجوب المذكور كفائي ولا بد من وقوعه بإذن الولي ، كسائر الموتى .

الصفحة ٨٧

التّشريح

الصفحة ٨٨

الصفحة ٨٩

س ٧٧ : في كَلِيَّة العلوم الطَّبِيَّة يتدرَّب الطلاب من الناحية التشريحية على جثث غير إسلامية تُجلب من الدول الأجنبية ؟

أ - ما حكم تشريح هذه الجثث ؟

ب - هل يجب الغسل على مَنْ مسَّ هذه الجثث أثناء عملية التشريح ؟ وما حكم مَنْ نظر إلى عملية التشريح ؟

ج : يجوز تشريح الجثث المذكورة إذا كانت لغير المسلمين . كما يجوز النظر إلى عملية التشريح ، ويجب غسل المسَّ بسبب مسّها .

س ٧٨ : هل يجوز استعمال جسد الميت في التشريح لغرض الدراسة ؟

ج : يحرم تشريح جسد الميت المسلم حتى لغرض الدراسة ، وأمّا غير المسلم فيجوز ذلك فيه .

س ٧٩ : هل يجب الغسل عند مس عضو ميت أثناء عملية التشريح ؟ أرجو توضيح ذلك ؟

الصفحة ٩٠

ج : إذا كان العضو الممسوس يحتوي على العظم فاللزام الغسل بمسّه وإلا فلا يجب . هذا إذا كان الممسوس منفصلاً عن الجثة ، أمّا مع اتصاله بها فيجب غسل المسَّ مطلقاً .

س ٨٠ : إنّي طبيب أخصائي وعملي يحتاج إلى لمس جمجمة الميت باستمرار ، وهنا يتعذّر عليّ ارتداء الكفوف ؛ وذلك لأنها تمنع عني حاسة اللمس ، واللمس مباشرة مهم مع العلم أنّ الجماجم المتوفّرة لدينا أغلبها أجنبية أو لموتى أشكّ في غسلها (غسل الميت) ، ويتعذّر عليّ الغسل باستمرار . فهل يجوز لمسها دون الغسل أو أستطيع أن أغسلها بنفسني (غسل الميت) كي تصبح طاهرة أم ماذا أفعل ؟

ج : إذا كانت الجمجمة لمسلم لم يجز استخدامها لغرض الدراسة والتجربة ، بل يجب دفنها . وأمّا إذا كانت لكافر لم يجب الغسل بمسّها إذا كانت عظماً مجرداً .

س ٨١ : كما أنّني بحاجة إلى اقتناء جمجمة للدراسة عليها خارج

الصفحة ٩١

المستشفى ، فهل يجوز أن أتمكّك واحدة ، بأن أشتريها من السوق ؟ وبعنوان أيّ شيء تكون هذه المعاملة إن صحّت ؟

ج : إذا كانت للمسلم لم يجز التعامل عليها ، ووجب دفنها بعد لفّها في خرقة على الأحوط وجوباً .

أمّا إذا كانت لكافر فلا بأس بالتصرّف فيها وشرائها .

س ٨٢ : هل يجوز تشريح الميت المسلم إذا وافق أولياؤه ؟

ج : لا يجوز ذلك .

س ٨٣ : في بعض الدول تشرّح جثة الميت بعد موافقة الولي وتوقيعه ، وإذا لم يوقع لا تسلّم الجثة بل تبقى في البرادات ، فهل يجوز له التوقيع أو لا وتبقى الجثة بدون دفن ؟

ج : إذا تعذرّ الدفن بدون تشريح ولم يجد الانتظار جاز التوقيع من قبل الولي على التشريح.

س ٨٤ : هل يجوز تشريح الجثة لغرض معرفة سبب الوفاة ؟ وهناك فرق بين تشريح المسلم والكافر ؟

الصفحة ٩٢

ج : لا يجوز تشريح المسلم لذلك ، احتراماً له .

س ٨٥ : لو توقّف حفظ حياة مسلم على تشريح بدن ميت مسلم ولم يمكن تشريح بدن غير المسلم ولا مشكوك الإسلام ، ولم يكن هناك طريق آخر لحفظه هل يجوز ذلك ؟

ج : نعم يجوز ، بل يجب . نعم تثبت دية الميت على المباشر على الأحوط وجوباً .

س ٨٦ : هل يجوز قطع عضو من أعضاء إنسان حي للتشريح إذا رضي به ؟

ج : لا يجوز ذلك على الأحوط وجوباً إلا مع توقّف مصلحة مهمة عليه .

الصفحة ٩٣

الموت الدماغي

الصفحة ٩٤

الصفحة ٩٥

س ٨٧ : في حالة احتياج مريض لا يُرجى برؤه إلى جهاز التنفّس الصناعي بحيث يكون استمرارية نبض القلب متوقّفة على هذا الجهاز ، وعلى عقاقير تزيد في الضغط ودقات القلب ، كما أنّه وصل إلى حالة ما يُعبّر عنها بـ (الموت الدماغي) فلا إحساس ولا حركة تصدر منه ، وتأكّد ذلك بالتخطيط الدماغي الذي

أظهر أنه لا توجد ومضات كهربائية تصدر من الدماغ . ففي هذه الحالة هل يجوز إيقاف الأجهزة والعقاقير عنه ؟

ج : إذا كانت الأجهزة والإسعافات هي المبقية لحركة القلب وجريان الدورة الدموية جاز قطعها ، وإذا كانت مساعدة على بقائها مع وجود بقية الحياة الذاتية فلا يجوز قطعها ، ومع الشك في تشخيص إحدى الحالتين يُبنى على الثانية .

س ٨٨ : وكذا الحال ، إذ استمرار العلاج يكون مكلفاً — تكاليف باهضة — لا يستطيع الورثة تحمّل أعبائها ، علماً بأن

الصفحة ٩٦

هذه الحالات لا يرجى منها أن تتحسن أو يُكتب لها الاستمرارية في الحياة بحسب خبرة الأطباء . فهل يجوز عدم مباشرة العلاج بالأجهزة والعقاقير ؛ لأنه لن يستفيد المريض إلا أن تطول معاناته وذويه ؟

ج : في الحالة الأولى من الحالتين المتقدمتين لا يجب الاستمرار في العلاج ، حتى لو لم يكن مجحفاً بمال المريض أو بمال أهله .

وفي الحالة الثانية يجب الاستمرار فيه ، حتى لو كان مجحفاً بهم . بل لو عجزوا وجب على الناس كفاية التعاون على استمرار العلاج .

س ٨٩ : إذا تواجد جهاز واحد للتنفس الصناعي واستُخدم لمريض لا يُرجى برؤه ، وقد وصل إلى حالة الموت الدماغى ، ثم احتاج مريض آخر يُرجى له الشفاء والبرء وكانت حياته متوقفة على استخدام جهاز التنفس ، فهل يجوز في هذه الحالة أن نأخذ الجهاز من الميت دماغياً إلى المريض الآخر ؟

ج : نعم يجوز ، بل يجب مع كون المريض الثاني محترم الدم .

س ٩٠ : هل نستطيع أن نجري أحكام

الصفحة ٩٧

الميت على المريض الذي لا يُرجى برؤه وقد وصل إلى مرحلة الموت الدماغى — حيث لا إحساس ولا حركة ولا قدرة على التنفس — واستمرت هذه الحالة أكثر من ثلاثة أيام ، وأكّد التخطيط الدماغى عدم وجود أي ومضات كهربائية تدل على وجود حياة ، وكذا أكّد هذه الحالة فحص أكثر من طبيب مسلم ؟

ج : في الحالة الأولى يحكم بموت الشخص ، وفي الحالة الثانية يحكم بحياته . ولا بد في البناء على الحالة الأولى من العلم بها ولو من طريق قول الأطباء .

س ٩١ : في حالة الموت الدماغي وكان المريض تحت أجهزة الإنعاش الرئوي والقلبي ، فهل يجوز فصل الأجهزة عنه ، مع العلم أن القانون يوجب ذلك ؟ وما الحكم بالنسبة للطبيب ؟

ج : إذا كانت أجهزة الإنعاش هي التي تحرك أجهزة البدن من دون أن تكون لها قابلية استمرار الحياة فيجوز فصل الأجهزة المذكورة . وأمّا إذا كانت أجهزة البدن تحمل شيئاً من بقايا الحياة

الصفحة ٩٨

والأجهزة تساعد على استمرار الحياة فيحرم فصل الأجهزة .

وقد طرحنا المسألة المذكورة مع بعض أهل الاختصاص ؛ فأقرّ الاحتمال الأول في مفروض السؤال .

س ٩٢ : بالنسبة للميت دماغياً ، هل يجوز التبرّع بأعضائه لمرضى في أشدّ الحاجة إليها ، وذلك في الحالات التالية :

أ - إذا مات الشخص دماغياً وأراد ذلك قبل موته وكتب ذلك بخط يده ، سواء رضي أهله أم رفضوا ؟

ب - إذا أراد ذلك أهل الميت بقصد الكسب المادي ، ولن يعلم ما إذا كان الميت دماغياً راضياً بذلك أم لا ؟

ج - في حالة تصرف الطبيب بذلك دون علم أهل الميت ؟

ج : لا يجوز نقل الأعضاء من الميت المسلم إلى الحي حتى لو أوصى بذلك ، إلا إذا توقّف عليها حياة المسلم الحي ، وحينئذ لا يحتاج إلى وصيّة الميت ولا إلى رضا أهله .

نعم إذا أمكن سدّ الحاجة بالأخذ من شخصين أحدهما قد أوصى أو رضي أهله ، والآخر ليس كذلك ، فالأحوط وجوباً ترجيح الأول .

الصفحة ٩٩

ترقيع الأعضاء وبيعها

الصفحة ١٠٠

الصفحة ١٠١

س ٩٣ : هل يجوز أخذ عضو من أعضاء الميت لزرعه وإنقاذ إنسان مؤمن به ؟ وهل هناك فرق بين إذنه ووصيته بذلك قبل وفاته أو عدم إذنه ؟

ج : إذا انحصر الأمر بالميت المذكور جاز الأخذ منه سواء أوصى أم لا ، وسواء رضي وليه أم لا . نعم يستحق الدية بذلك .

س ٩٤ : هل يجوز قطع عضو من أعضاء الميت المسلم كعينه أو نحو ذلك لإلحاقه ببدن الحي ، مع تسليم الدية ؟

ج : يحرم ذلك ، إلا أن تتوقف حياة المسلم على العضو المذكور .

س ٩٥ : وفي الفرض إذا قطع وارتكب هذا المحرم هل يجوز الإلحاق بعده ؟

ج : لا يجوز ، بل يجب دفنه مع الميت .

س ٩٦ : هل يجوز مع الإيذاء من الميت ؟ وهل على القاطع الدية ؟

الصفحة ١٠٢

ج : لا يخلو عن إشكال ، والأحوط وجوباً عدم الإقدام على ذلك .

س ٩٧ : وفي الفرض إذا التحق والتحم ببدن الحي ، هل يصبح جزءاً منه ، وإذا كان العضو من بدن الكافر هل يحكم بالطهارة بعد الالتحاق ؟

ج : إذا التحم وجرت فيه الحياة يعد جزءاً من بدن الحي ويلحقه حكمه .

نعم الأحوط وجوباً إذا كان من نجس العين أن تمر مدة يُعدّ فيها جزءاً من بدن الحي عرفاً ، كما ذكرنا ذلك في المسألة (٣٩٣) من كتاب الطهارة من رسالتنا (منهاج الصالحين) .

س ٩٨ : هل يجوز التبرّع بالكلية ؟

ج : نعم يجوز لإنقاذ المؤمن إذا لم يتعرض المأخوذ منه للخطر .

س ٩٩ : هل تجوز زراعة كبد خنزير للمسلم ؟

ج : نعم يجوز مع الحاجة ، بحيث لا يمكن الاكتفاء عنه بظاهر العين قبل أن يصير من أجزائه عرفاً كما يظهر مما ذكرناه في المسألة (٤٠٩) من كتاب الطهارة من رسالتنا (منهاج الصالحين) .

س ١٠٠ : هل يجوز بيع الدم إذا كان

الصفحة ١٠٣

المشتري يستفيد منه ؟

ج : نعم يجوز بيعه إذا كانت له فائدة محللة ، ومنها التزريق في وريد من يحتاج إليه .

س ١٠١ : هل يجوز بيع بويضات المرأة لأجل الاستفادة منها في تجارب طبيّة ؟

ج : نعم يجوز . لكن يحرم عليها كشف العورة إذا توقفت عليه أخذ البويضات .

س ١٠٢ : هل يجوز بيع الأعضاء ، خاصة بالنسبة للفقير المحتاج للمال ؟

ج : الأحوط وجوباً عدم بيع الأعضاء ، خصوصاً ما كان معرضاً لأن تتوقف عليه حياة الإنسان — كالكلية

— بل إذا خشي الضرر بقلعه ضرراً تتعرض معه الحياة للخطر فهو حرام .

س ١٠٣ : هل يجوز أخذ الأموال بعنوان الهبة والهدية من الناس الذين يتاجرون ببيع وشراء بعض أجزاء

جسم الإنسان مثل (الكلية وغيرها) .

ج : لا بأس بأخذ المال منهم .

الصفحة ١٠٤

الصفحة ١٠٥

مرض الإيدز

الصفحة ١٠٦

الصفحة ١٠٧

حدّد الأطباء طرق العدوى الرئيسة لمرض الإيدز بما يأتي :

أ – طريق الاتصال الجنسي بين أفراد الجنس الواحد أو الجنسين ، وهذا يمثل أخطر الطرق وأكثرها شيوعاً ، وتصل نسبة الإصابة عن هذا الطريق إلى ٨٠% .

ب – الدخول إلى الدم سواء كان ينقله أم بالحقن بالإبر ، وبخاصة المخدرات ، أم بالجروح النافذة ، وزراعة الأعضاء ، وحتى العمليات الجراحية ، إذا لم تكن الأدوات معقمة تعقيماً جيداً .

ج – عن طريق الأم المصابة إلى جنينها إمّا أثناء حمل وإمّا أثناء الولادة .

وتشير الإحصائيات إلى أنّ جميع دول العالم بها إصابات ، وأنه لا يوجد شعب محصّن ضد هذا المرض ، كما أنّ أعداد المصابين في زيادة مستمرة ، معظمها بين الذكور ، كما أنّ من مضاعفات الإصابة بمرض الإيدز انتشار كثير من الأمراض التي كان العالم على وشك التخلص منها كحالات السلّ الرئوي .

ونعرض أمام سماحتكم الاستفتاءات التالية راجين بيان الحكم الشرعي فيها :

الصفحة ١٠٨

س ١٠٤ : ما هو حكم عزل المصاب بالإيدز ؟ فهل يجب عليه أن يعزل نفسه ؟ وهل يجب على أهله عزله ؟

ج : لا يجب العزل إلاّ بالمقدار الذي يتوقّف عليه تجنّب العدوى وعدم انتقال المرض .

س ١٠٥ : ما هو حكم تعمّد نقل العدوى ؟

ج : يحرم نقل العدوى .

س ١٠٦ : هل يجوز للمصاب بالإيدز أن يتزوّج من السليم ؟

ج : يجوز الزواج ولكنّ المباشرة الجنسية محرّمة إذا كانت موجبة للعدوى .

س ١٠٧ : ما حكم زواج حاملي فيروس الإيدز من بعضهم ؟

ج : الزواج جائز والممارسة الجنسية أيضاً جائزة ، إلاّ أن تزيد من ضرر المرض زيادة بالغة الأهميّة .

س ١٠٨ : ما حكم المعاشرة الجنسية بالنسبة للمصاب بمرض الإيدز ؟ وهل يحق لغير المصاب بالإيدز أن

يتمتع

عن المعاشرة ؛ لأنها من الطرق الرئيسية للعدوى ؟

ج : نعم يحق . لكن ينبغي الاهتمام بالجانب النفسي للمريض وعدم جرح شعوره بالمقدار الممكن .

س ١٠٩ : ما حكم حقّ السليم من الزوجين في طلب الفرقة ؟

ج : من حق الزوج أن يطلق زوجته المصابة وغير المصابة ، كما أنّ للزوجة الامتناع عن المعاشرة الجنسية الموجبة للعدوى وإن كانت تبقى لها باقي الحقوق .

س ١١٠ : ما حكم الطلاق من المرأة إذا كان الزوج مصاباً بمرض الإيدز ؟

ج : ليس من حقّ المرأة الطلاق . نعم لها حقّ الامتناع عن المعاشرة الجنسية المؤدية للعدوى .

س ١١١ : ما حكم إجهاض الحامل المصابة بمرض الإيدز ؟

ج : حرام .

س ١١٢ : ما حكم حضانة الأم المصابة لوليدها السليم ، وإرضاعه (اللباء وغيره) ؟

الصفحة ١١٠

ج : يحرم على المرأة القيام بما يوجب نقل العدوى لوليدها السليم ، ويجوز لها ما لا يوجب ذلك .

س ١١٣ : ما حكم اعتبار مرض الإيدز مرض موت ؟

ج : لا يترتب على ذلك أثر شرعي على فتوانا .

س ١١٤ : هل يجوز للطبيب أو يجب عليه أن يعلن عن الإصابة بمرض الإيدز لمن يهتمهم أمر المريض كالزوجات أو الأزواج مثلاً ؟

ج : يجب إعلام ذوي المريض إذا كان ذلك يمنع من إصابتهم بالمرض .

س ١١٥ : لو علم مسلم أنه مصاب بمرض الإيدز المعدي ، فهل يجوز له ممارسة العمل الجنسي مع زوجته ؟ وهل يجب عليه إعلامها بذلك ؟

ج : يحرم عليه ممارسة الجنس معها إذا كانت الممارسة توجب انتقال المرض إليها .

الصفحة ١١١

الحجامة

الصفحة ١١٢

الصفحة ١١٣

كان من منن البارئ سبحانه لنا أن تفضل علينا ووقفنا لجمع طائفة كبيرة من الأحاديث الشريفة ، وفتاوى علمائنا الأبرار (رضوان الله على الماضين وأدام الله عمر الباقيين) حول (الحجامة) تلك السنّة الكريمة ، والتي أصبحت مهجورة ومجهولة بل منبوذة . وكان لي التوفيق الأكبر في ما توصلت إليه من نتائج باهرة ، وأثار عجيبة خلال ممارستي لهذه السنّة الكريمة مدّة تزيد على اثني عشر سنة .

واليوم حيث تحيي هذه السنّة الإلهية من جديد ضمن تبني جمع كبير لها من الأطباء وأصحاب الاختصاص إذا طُرحت في الجامعات العلمية الطّبية كأحد الطرق المعتمدة في مقام العلاج ، ونود أن نستعين بنظراتكم الفقهية الشريفة من خلال ما يهمّ المؤمنين عامة ، ومقلّديكم خاصة من مسائل علمية تعرض للمكلفين في هذا المقام ، راجين أن تتفضلوا علينا بالإجابة عليها مشكورين ، وهي :

(أولاً) :

ما حكم الصلاة لمن بقي على بدنه أثر الدم بعد الحجامة ، وذلك :

س ١١٦ : هل يصدق عنوان الجرح

الصفحة ١١٤

على محل الحجامة ؟

ج : نعم يصدق عليه عنوان الجرح وتترتب آثاره الشرعية .

س ١١٧ : هل يلزم التطهير لمحل الجرح مع احتمال عدم البرء وانقطاع الدم ؟

ج : لا يجب التطهير حينئذ .

س ١١٨ : هل يلزم التطهير لموضع الجرح مع احتمال الضرر .

ج : لا يجب التطهير حينئذ .

س ١١٩ : ما حكم ما لو شك بأنّ التطهير يضر به أم لا ، أو أنّ الجرح براء أم لا ؟
ج : يحتاط بدفع الضرر بترك التطهير .

(ثانياً) :

ما حكم الحجامة في نهار الصيام ، وذلك :

س ١٢٠ : هل يلزم تأخيرها إلى الليل أو بعد شهر الصيام لو لزم منه الضعف لا بطلان الصيام ؟
ج : تكره الحجامة نهاراً للصائم إذا خشي الضعف . ولا تحرم إلاّ

الصفحة ١١٥

أن تؤدّي إلى العجز عن الصيام من دون ضرورة لها .

٢ - ما حكمه لو تعارض بطلان الصوم مع ضرورة الحجامة بنظر الطبيب المعالج ، وكون التأخير موجباً للمرض ، أو تشديد ، أو بطؤ علاج ، وما حكمه لو كان الضرر بنظر الطبيب احتمالياً ؟
ج : إذا أوجب قول الطبيب المعالج خوف الضرر كفى في جواز الحجامة . بل تجب إذا كان الضرر المخوف مهماً يخشى أن يؤدّي إلى الهلاك .

(ثالثاً) :

ما حكم حجامة المحرم ؛ وذلك :

س ١٢١ : لإقامة السنّة أو حفظ الصحّة أو غيرهما من الدواعي كالتوقّي من شدّة المرض ؟

ج : لا تحل الحجامة للمحرم إلاّ مع الضرورة ، لخوف الضرر من تركها .

س ١٢٢ : ما حكمه لو كان لأجل الاستعلاج وكان بنظر الطبيب المعالج ضرورياً للعلاج ، أو للتوقّي من شدّة المرض ولا يمكن تأخيرها إلى بعد أيام الحج ؟

الصفحة ١١٦

ج : تحل الحجامة حينئذٍ إلاّ مع الاطمئنان بخطأ الطبيب .

س ١٢٣ : ما حكم حلق موضع الحجامة أثناء الإحرام لو كان الحلق ضرورياً ؟

ج : إذا كان الحلق ضرورياً حلّ ، ولا يحل اختياراً .

(رابعاً) :

ما حكم أجره الحجام ، وذلك :

١ - هل يجوز للحجام أو المحتجم أن يشترط أجره معيّنة ، أو يطلق ، أو ينصرف إلى المتعارف ؟

ج : نعم يجوز لهما المشاركة . نعم هي مكروهة في حق الحجام ، دون المحتجم أو من يقوم مقامه .

(خامساً) :

ما حكم عمل الحجام ؟ وهل ينزل بمنزلة الطبيب لعدم الضمان فيما إذا لزم من عمله ضرراً على المحتجم

من دون أن يكون تقصيراً منه ؟ وما حكمه ما لو كان قاصراً في ذلك ؟

ج : لا ضمان على الحجام إذا كان مأذوناً في الحجامه وترتب الضرر على الحجامه بنفسها ، أما إذا ترتب

الضرر على خصوصياتها غير المأذون فيها - كاستعمال الآلة الخاصة ، أو أخذ المقدار الخاص من الدم

- من دون أن يكون أصل الحجامه مضراً فهو ضامن ، إلا أن

الصفحة ١١٧

يأخذ براءة من الضمان من المحتجم أو من وليه . والله سبحانه وتعالى العالم العاصم .

ونسأل الله جلّت آلاؤه وعظمت نعمائه أن يمدكم بالتوفيق والتأييد ، وأن يسدّدكم في مسيرتكم في إحياء هذه

السنة الشريفة والتعرّف على حدودها وفوائدها في سبيل الانتفاع بها وجني ثمراتها . وقد سرّنا مشروعكم

هذا بعد أن أسدل الستار عن الحجامه نتيجة ظهور مدرسة الطب الحديثه التي يبدو أنّها لا تعرف شيئاً عنها

، وكم تحدّثنا مع الأطباء المعاصرين من أجل التعرّف على حدودها وآثارها أملاً في الانتفاع بها فرأيناها

غريبة عليهم ، ولم نحصل منهم على شيء . والأمل منكم المضي في مشروعكم هذا وتطويره ، وفتح

أبواب المعرفة في بقيّة السنن والإرشادات التي تضمّنتها أحاديث المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين) .

مع حسن النيّة مع الله تعالى وصدق التوكّل عليه ، إنّه وليّ المؤمنين .

والسلام عليكم وعلى العاملين معكم ورحمة الله وبركاته .

الصفحة ١١٩

أمور طبيّة متفرقة

الصفحة ١٢٠

الصفحة ١٢١

س ١٢٥ : الطبيب الجراح هل يضمن إذا لم تنجح العملية الجراحية من دون تقصير أو مسامحة منه ؟ وهل يعتبر جري الناس على عدم الضمان شرطاً ضمناً مسقطاً لزمانه ؟

ج : يضمن الطبيب الجراح مع التقصير ، وكذا مع عدم التقصير ، إلا بأخذ البراءة من المريض أو وليه وإن كان قاصراً ولو لفقده الشعور حين إجراء العملية . ولا يكفي جري الناس على عدم الضمان في البراءة إذا لم يبتن إقدام المريض أو وليه على ذلك ، بل لابد فيها من إقدام المريض أو وليه على البراءة ، ولو لكونها شرطاً ضمناً ارتكازياً عند الطرفين ، مستفاداً من الواقع القائم .

س ١٢٦ : مريض راجع طبيباً وأعطاه وصفة دواء وعرضها على الصيدلي ، ولكن الصيدلي أعطاه دواءً آخر غير المقصود بسبب الإهمال وتوفي المريض بسبب هذا الخطأ ، فهل يستحق أهل المريض المتوفي الدية ؟ وهل يدخل هذا الإهمال في قتل الخطأ أو قتل العمد ؟

الصفحة ١٢٢

ج : إذا رجع الإهمال للتقريب كان عليه الدية ، بأن كان متسامحاً في دفع الدواء القاتل . أمّا مجرد الخطأ من دون تسامح فلا ضمان معه .

س ١٢٧ : إذا وضعت البيضة المخصبة في الحاضنة الصناعية وماتت ، فعلى من تكون الدية ؟

ج : لا دية ، إلا أن تلج الروح فتكون الدية على من يستند القتل له .

س ١٢٨ : الجنين من الحرام عند إسقاطه من قبل الطبيب بإذن أهله على من تجب ديته ؟

ج : تجب الدية على المباشر للإسقاط كالطبيب إذا كان بعملية إجهاض ، والمرأة إذا شربت الدواء أو تحركت حركة عنيفة حتى أسقطت أو نحو ذلك .

س ١٢٩ : لو قامت امرأة بإجهاض حمل امرأة أخرى مع كون هذه راضية بالإجهاض ، أو هي طلبت من تلك أن تجهض الحمل فعلى من تكون الدية ؟

ج : تكون الدية على التي قامت بالإجهاض ، دون الراضية به ، وإن كانتا مشتركتين في المعصية .

س ١٣٠ : في حالة التوأم الملتصق

الصفحة ١٢٣

بعضهما مع البعض . هل يجوز التضحية بأحدهما على حساب إنقاذ حياة الآخر ؟

ج : إذا كان بقاؤهما ملتصقين يؤدي إلى وفاتهما معاً وجبت التضحية بأحدهما من أجل إنقاذ الآخر ، وإلا حرم .

س ١٣١ : توجد في مختبرات المستشفيات أجنة موضوعة في أوعية تحتوي على مواد حافظة — مادة الفورمالين — عمرها لا يزيد عن أربعة أشهر ؟

أ — ما رأي الشرع في ذلك علماً بأنه لا فائدة من وجودها ؟

ب — ما الحكم في لمس هذه الأجنة إن كان في مجال العمل أو خارج مجال العمل ؟

ج — هل يجوز وضعها في المختبرات عند أخذ أمر أولياء هذه الأجنة ؟

ج : أ — يجوز ذلك إذا كان جنيناً لغير مسلم ، وأمّا إذا كان لمسلم فيحرم تركه من غير دفن ، بل يجب دفنه ومواراته .

كما أن الأحوط وجوباً عدم تأخيره مدة معتداً بها من دون حاجة

الصفحة ١٢٤

عرفية للتأخير ، وأمّا جريان باقي أحكام التجهيز ففيه تفصيل مذكور في رسالتنا العملية (منهاج الصالحين) .

ب — يجب الغسل بمسّها إذا كانت الروح قد ولجتها .

ج — ليس للولي أن يُحلّ في أمر الجنين ما هو محرم .

س ١٣٢ : يوجد في مختبرات المستشفيات قسم يسمّى بنك الدم ، ويقوم هذا القسم بأخذ دم المتبرّعين ، وبعض الأشخاص يأتون إلى هذا القسم — عن طريق جهة معينة — مثلاً للحصول على رخصة للقيادة ،

وبعضهم لا يرغبون في التبرّع ولكن يجبرون على التبرّع ؛ لكي يحصلوا على تصريح من المستشفى إلى الجهة المرسل منها ؟

أ – ما حكم الدم المأخوذ من الأشخاص الغير راغبين في التبرّع ؟

ب – ماذا على الموظف الذي يقوم بعملية السحب ؟

ج – ماذا على الشخص الذي نُقل إليه الدم إذا كان محتاجاً للدم مع علمه أو عدمه بأنّ هذا الدم

الصفحة ١٢٥

من شخص أرغم على التبرّع ؟

ج : أ – يحرم التصرفّ به إلا برضاهم ولو من باب الرضا بالتصرفّ بالدم بعد أخذه منه .

ب – يجوز للموظف القيام بذلك بعد إقدام صاحب الدم عليه ورضاه به ولو من أجل تحصيل الرخصة .

ج – يحرم عليه أخذ الدم إذا لم يحرز رضا صاحبه إلا أن يحتاج إليه لدفع الخطر على صحته فيجوز له . لكن يكون ضامناً لثمنه لصاحبه ، ومع الجهل به يجري عليه حكم مجهول المالك .

س ١٣٣ : ما حكم تناول الأدوية من قبل المريض وهي تحتوي على الكحول ؟

ج : لا يجوز تناولها إلا مع الضرورة الملحة البالغة مورد الخطر ومع انحصار الأمر بها .

س ١٣٤ : هل يجوز للطبيب أن يصرف دواءً للمريض لا يحتاجه واقعاً :

١ – بل لأجل إرضاء ميول المريض أو رغبته ؟

ج : إذا كان الدواء مضرّاً بالمريض ضرراً لا يجوز تحمّله لم يجز صرفه بحال ، وإن لم يكن كذلك فيجوز صرفه بعد إعلام المريض بعدم

الصفحة ١٢٦

حاجته له .

٢ – أو لأجل تصريح الدواء وإن كانت الوصفة لا ضرر لها ، أو نافعة ولكن لا حاجة فيها للمريض ؟

ج : تصريح الدواء ليس من المبررات في الخروج عن الأمانة المفروضة في الطبيب .

٣ - أو لأجل المحافظة على سمعة المستشفى أو الطبيب ؛ لأنّ طبيباً لا يعطي الدواء ليس بطبيب حاذق في ذهن العوام من الناس ؟

ج : الحال فيها كالسابق .

س ١٣٥ : هل يجوز للطبيب إخبار المريض أو أهله بالحالة الصحيّة للمريض ، حتى ولو كانت خطيرة جداً ممّا يؤثّر سلباً على الحالة النفسية للمريض ؟

ج : لا يجوز إخبار المريض في الحالة المذكورة ، إلاّ إذا توقّف عليه شفاؤه ، بأن كان ممتنعاً عن العلاج بسبب جهله بخطورة حالته .

س ١٣٦ : بالنسبة للمرضى المبتلين

الصفحة ١٢٧

بالصرع وفي اعتقادهم أنّ ذلك ليس مرضاً وإنّما هو مسّ الجن ، فهل على الطبيب أن يقرّهم على اعتقادهم ذلك . وهل هذا الاعتقاد صحيح أم لا ؟

ج : لا يجب تصحيح الاعتقاد المذكور ، وهذا الأمر ممكن في نفسه .

الصفحة ١٢٨

الفهرس

| | |
|------------------------------------|----|
| المقدّمة | ٣ |
| تقديم بقلم الدكتور أبو حسين المصري | ٧ |
| تركيب الخليّة الحيوانية | ٩ |
| أنواع التكاثر الخلوي | ٩ |
| رفع الشبهة | ١٢ |
| السؤال عن الاستنساخ البشري | ١٥ |
| جواز أصل العملية | ١٩ |
| نسبته للشخص الذي أخذت منه الخليّة | ٢٢ |

| | |
|----------------------------------|-----|
| تبعيته من حيث الدين | ٢٣ |
| حكم الحيوان من حيث الملكية | ٢٥ |
| جواز استئساخ بعض الأعضاء | ٢٧ |
| نصيحة إلى العاملين في هذا المجال | ٢٩ |
| تجميد الحيامن | ٣١ |
| التلقيح الصناعي | ٣٧ |
| طفل الأنابيب | ٥٣ |
| حالات الفحص الطبي | ٥٩ |
| اللولب وموانع الحمل | ٧١ |
| الإجهاض | ٨١ |
| التشريح | ٨٧ |
| الموت الدماغي | ٩٥ |
| ترقيع الأعضاء وبيعها | ٩٩ |
| مرض الإيدز | ١٠٥ |
| الحجامة | ١١١ |
| أمور طبية متفرقة | ١١٩ |
| الفهرس | ١٢٨ |